جهاز الإحصاء
Statistics Authority

الإحصاء

مجلة فصلية تصدر عن جهاز الإحصاء العدد الرابع - ديسمبر 2009

لأول مرة في قطر (PDA) في التعداد القادم
ص ٢٦

قطر في المركز الثاني عربيا في التنمية البشرية !!
ص ١٦

ماهو QIX ؟
ص ١٥

إنخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية !!
ص ٢٤

www.qsa.gov.qa

شاركونا في انجاح التعداد ٢٠١٠

للاستفسار ،،ادارة التعدادات والمسوح الاسرية

هاتف: ٩٧٤ ٤٩٥٥٥٥٥٥ – فاكس: ٩٧٤ ٤٩٣٣٦٦٤٤ – ص.ب /٥٢٨٣ الدوحة قطر

البريد الإلكتروني: tadad2010@planning.gov.qa – الموقع الإلكتروني: http://www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Ar/Default.aspx

جهاز الإحصاء
Statistics Authority

كلمة العدد

تُشكِّل التنمية البشرية – في الوقت الراهن – المدخل الرئيس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات ، وأصبح معيار تقدم الدول يقاس بناءً على التنمية البشرية المتمثلة في التطور الحاصل في مجالي التعليم والصحة ومستوى المعيشة ، و ذلك من خلال مؤشرات تنموية رقمية تعكس حجم الإنجاز المتحقق في هذه المجالات على وجه الخصوص.

أما بالنسبة لدولة قطر فكان الاهتمام بالتنمية البشرية في مقدمة اهتماماتها حيث تجسد ذلك في تبني الدولة لبرامج مختلفة منها: برنامج التعليم لمرحلة جديدة، والذي ساهم في تحقيق قفزة نوعية في النظام التعليمي للدولة ، و كذلك برنامج الارتقاء بقطاع الصحة ، وتجسد هذا البرنامج في توسيع رقعة الخدمات الصحية وتحسين جودتها علاوةً على إنشاء المؤسسات الصحية من مستشفيات تخصصية ومراكز للرعاية الصحية، كما اهتمت الدولة أيضا بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ودعم الأسر محدودة الدخل.

وكان حصاد هذا الاهتمام أن تبوأت دولة قطر مركزا متقدما في تقارير المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالتنمية البشرية، حيث احتلت المركز الثالث والثلاثين على الصعيد العالمي و الثاني على الصعيد العربي في تقرير التنمية البشرية الدولي لعام (٢٠٠٩) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يشخص أداء الدول المختلفة في المجالات الخاصة بالتنمية البشرية والمتمثلة في التعليم والصحة والمستوى المعيشي .

إن تبوُّؤ دولة قطر لهذا المركز المتقدم يعكس الدَّعم الكبير الذي قدمته القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.. في بناء تنمية بشرية مستدامة قوامها المعرفة والعدل والمساواة، والإنسان القادر على التعامل مع متطلبات العصر.

وفي الختام نقول: إن خيار التنمية البشرية هو خيار تبنَّته دولة قطر، حيث تشكل التنمية البشرية الركيزة الأولى في رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠)م والتي تستهدف بناءَ أنظمة صحية وتعليمية متطورة تقدم أفضل الخدمات التعليمية والصحية وتطويرَ قوة عمل محفِّزة للتنمية تشارك فيها العمالة الوطنية بشكل فعَّال وتُعَزَّز بالعمالة الوافدة الماهرة.

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة

المحتويات

١ كلمة العدد

٦ أخبار جهاز الإحصاء

لقاء العدد

٨ – مع مدير إدارة تقنية المعلومات السيد / منصور المالكي

متابعات

١٢ – قطر تحتل المرتبة الثالثة والثلاثين عالمياً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩

– نحو جهد عالمي لتطوير الإحصاء

تقارير

١٥ –نظام قطر لتبادل المعلومات

– الاجتماع رفيع المستوى لدمج النظم الإحصائية

مؤشرات إحصائية

٢٠ – الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر سبتمبر عام (٢٠٠٩)م

– تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للربع الثاني من عام (٢٠٠٩)م

مجلة فصلية تصدر عن جهاز الإحصاء

العدد الرابع - ديسمبر ٢٠٠٩

المشرف العام

الشيخ / حمد بن جبر آل ثاني

رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة

رئيس التحرير

محمد علي المرزوقي

هيئة التحرير

دانة يعقوب الماس

محمود كمال احمد غنيم

ترجمة

سمير عبدالرحيم الجلبي

تصميم واخراج

اياد محمود الصمادي

لمزيد من المعلومات والمشاركة بالرأي

يرجى الإتصال بهيئة التحرير

جهاز الإحصاء

هاتف : 4958888

فاكس : 4933664

بريد الكتروني :

malmarzouqi@planning.gov.qa

ص.ب : 1855 الدوحة – قطر

او تفضلوا بزيارة الموقع الالكتروني :

www.qsa.gov.qa

توطيداً للتعاون الوثيق بين أصحاب الإختصاص والمجلة من أجل إبراز قضايا الإحصاء والمعلوماتية يسر أسرة مجلة ((الإحصاء)) دعوة الكتاب من داخل الدولة وخارجها للمساهمة في إثراء المجلة بمقالاتهم في هذا المجال.

قراءة في كتاب

٢٢

- تقرير التنمية البشرية : التغلب على الحواجز - قابلية التنقل البشري والتنمية

٢٤

من إصدارات جهاز الإحصاء

النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية

(المواليد والوفيات لعام ٢٠٠٨)

مصطلحات

٢٥

- الناتج المحلي الاجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي
- الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك
- الصناعات الاستخراجية
- التشييد
- الصناعات التحويلية

مقالات

٢٦

- تعداد ٢٠١٠ في قطر
- دور جهاز الاحصاء في بناء قاعدة الادلة
- السياسة السكانية في دولة قطر والحاجة إلى الإحصاءات الحديثة

النظام الوطني لمؤشرات التنمية

تعد المؤشرات التنموية اليوم الركيزة الرئيسة التي تعتمدها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن التنموي لتقييم مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحقق في كل بلد من البلدان، وعلى أساس هذه المؤشرات يجري تصنيف البلدان إلى بلدان متقدمة وبلدان نامية، وهذا ما نراها واضحاً في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية، وتقرير التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي سنوياً، وغيرها من التقارير التنموية الدولية والإقليمية.

وتتباين الإجراءات والعمليات التي ينبغي إتباعها عند وضع مؤشرات التنمية واختبارها واستعمالها، وفقاً للأحوال القطرية المحددة والأولويات والأهداف الوطنية والبنية الأساسية المتوافرة والخبرات الفنية المتاحة ومدى توافر البيانات والمعلومات الأخرى من أجل صنع القرار. ونظراً إلى أن هذه العملية تستلزم تخصيص موارد بشرية ومالية، فإن الأخذ بنهج عملي وفعال من حيث التكلفة بات أمراً ضرورياً.

لقد أكدت العديد من المؤتمرات والقمم العالمية المعنية بالشأن التنموي على أهمية بناء أنظمة وطنية لمؤشرات التنمية بهدف مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية بجوانبها المختلفة، حيث من خلال هذه المؤشرات يتم تقييم الوضع القائم عن طريق بيان عوامل الضعف والقوة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

أن عملية وضع نظام وطني لمؤشرات التنمية في دولة قطر أصبح اليوم يشكل ضرورة في غاية الأهمية خصوصاً بعد إقرار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، والبدء بوضع إستراتيجية التنمية في البلاد، والتي يتطلب إعدادها ومتابعتها وجود كم هائل من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن عملية وضع برنامج وطني بشأن المؤشرات قد يستلزم وجود آلية للتنسيق، لتيسير التواصل الشبكي بين الشركاء المعنيين، ويمكن أن تتخذ آلية التنسيق الوطنية إشكالاً متنوعة حسب احتياجات كل بلد ومتطلباته. فيمكن إنشاء هذه الآلية على هيئة فريق عمل أو لجنة أو غير ذلك من الأشكال الممكنة، غير أنها يجب أن ترتكز على ما هو قائم بالفعل من الترتيبات والخبرات المؤسسية وأن تستخدمها، وينبغي أن تتسم بالمرونة والشفافية التي تجعلها تستفيد من التشاور والتشارك على أوسع نطاق ممكن فيما بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

محمد علي المرزوقي

رئيس التحرير

" إنَّ الدَّوْلَةَ سَتَسْتَمِرُّ فِيْ تَمْوِيْلِ وَ تَنْفِيْذِ الْمُوَازَنَة الْعَامَّة، وَالْحِفَاظ عَلَىْ وَتِيْرَة الإِنْفَاقِ الْعَامِّ فِيْ الْمَجَالات الصِّحِّيَّة وَالتَّعْلِيْمِيَّة وَالاجْتِمَاعِيَّة وَبَرَامِجِ الْغَازِ وَالنِّفْطِ الْعِمْلاقَةِ وَالْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ لِتَفَادِيْ الْعَوْدَةِ إِلَىْ ظَاهِرَةِ التَّضَخُّمِ ".

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

امير البلاد المفدى

من كلمة سموه في افتتاح دور الانعقاد الـ(٣٨) لمجلس الشورى

٣ نوفمبر ٢٠٠٩م

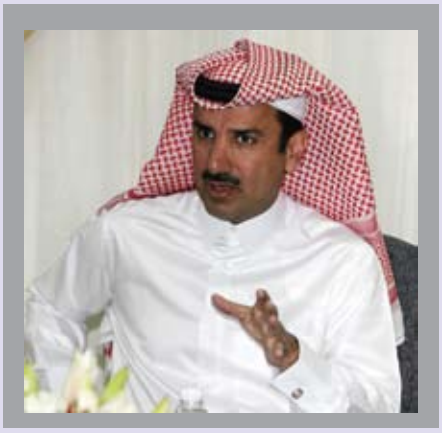

رئيس جهاز الإحصاء رئيساً للجنة الخوارزمي بالمعهد الدولي للإحصاء

تمَّ على هامش أعمال المؤتمر الدولي الـ(٥٧) للمعهد الدولي للإحصاء الذي عقد بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٢- ٢٦) أغسطس ٢٠٠٩م انتخاب سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني رئيس جهاز الإحصاء بدولة قطر رئيساً للجنة الخوارزمي بالمعهد الدولي للإحصاء والتي تهدف إلى زيادة عدد الإحصائيين العرب المنتسبين إلى المعهد وحثهم على المشاركة في اجتماعات اللجان المختلفة للمعهد ، ودعم النظام الإحصائي في المنطقة العربية مع التركيز بشكل خاص على إنشاء جمعيات وطنية ، وتشجيع فهم أوسع على المستوى الدولي لأولويات الإحصاء وتطويرها وتطبيقها في المنطقة العربية.

رئيس جهاز الإحصاء يشارك في اجتماع مجلس إدارة معهد اليونسكو للإحصاء

شارك سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني.. رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة في اجتماع الدورة الحادية عشر لمجلس إدارة معهد اليونسكو للإحصاء الذي عقد بمدينة مونتريال الكندية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩م ، وقدَّم سعادته في الاجتماع تقريراً حول تعزيز جهود بناء القدرات الإحصائية للدول العربية في مجالات متعددة تتعلق بإحصاءات التعليم والإنفاق عليه وإحصاءات العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير، وإحصاءات الثقافة وإحصاءات الإعلام والاتصال وقضايا إحصائية أخرى تتعلق بالمنهجيات والأساليب.

مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠٠٩م

أنهى جهاز الإحصاء أعمال المسح الميداني للقوى العاملة لعام ٢٠٠٩ والتي استمرت شهراً ، وقد شملت أعمال المسح جميع البيانات الخاصة بالأسر والأفراد والتجمعات العمالية حسب البلديات والمناطق والمربعات. وقد شارك في العملية (٢٤٠) شخصاً خاضوا برنامجاً تدريبياً حول العمليات المختلفة للمسح بالعينة.

ويهدف المسح إلى تقدير حجم القوى البشرية وقوة العمل في المجتمع وتوزيعها حسب الخصائص ومعرفة حجم التشغيل والبطالة بالمجتمع، والتعرف على خصائص واتجاهات العاطلين عن العمل من أجل متابعة المتغيرات في معدلات التشغيل والبطالة، و خاصة القطريين منهم وكذلك دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد قوة العمل مع التركيز على العاطلين عن العمل ورسم السياسات ووضع البرامج اللازمة لمواجهة البطالة.

زيارة خبير مسح القوى العاملة

في اطار تقديم الخبرة الاستشارية لمشروع مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠٠٩ الذي ينفذه جهاز الاحصاء، قام السيد فرهاد مهران الخبير السابق في منظمة العمل الدولية بزيارة عمل للدوحة خلال الفترة ٥ - ١٨ ديسمبر قدم فيها الاستشارة والدعم الفني للعاملين في مشروع مسح القوى العاملة بالعينة لعام ٢٠٠٩

دليل التعليم القطري الجديد

انتهى جهاز الإحصاء - ضمن تحضيرات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م- من إعداد دليل التصنيف المقنن للتعليم، معتمدًا على التصنيف الدولي المقنن للتعليم (أسكد) الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ١٩٩٧، مع الأخذ بعين الاعتبار إضافة أو حذف المجالات التعليمية التي تتناسب و المتطلبات التعليمية في الدولة، حيث حرص في ذلك على أن يكون هذا التصنيف من المرونة في إعداده والدقة في تقسيمه العلمي بحيث يكون قابلاً للتوسع من حيث إضافة تخصصات جديدة قد تظهر في المستقبل.

إصدار طابع بريدي خاص بتعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م

من العوامل الرئيسة لنجاح أي عمل إحصائي ميداني ما يلزمه من حملة إعلامية، ولتعداد السكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠م حملة إعلامية وفق استراتيجية مدروسة على حسب مراحل التعداد وأحد عناصر هذه الحملة إصدار طابع بريدي بالتنسيق بين جهاز الإحصاء والمؤسسة العامة للبريد يحمل شعار التعداد بقيمة ريال قطري واحد وعدد النسخ التي سوف تصدر ثمانية وخمسون ألف طابع وسيتم إصداره في أبريل ٢٠١٠م.

ويعدُّ هذا توثيقا تاريخيا لتعداد ٢٠١٠، حيث يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للتعداد لما له من أهمية في دفع عجلة التنمية بشكل متسارع و في دعم خطط الدولة لخدمة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م.

التعاون في المجال الإحصائي مع جمهورية الهند

في إطار تعزيز التعاون الفني في المجال الإحصائي بين دولة قطر وجمهورية الهند قام وفد من جهاز الإحصاء ضم كلاً من السيد خالد الخليفي رئيس قسم الموارد البشرية في الجهاز والسيد خالد الشافعي رئيس قسم الدعم الفني بزيارة إلى وزارة الإحصاء وتخطيط البرامج بجمهورية الهند خلال الفترة (١٣-١٥) نوفمبر ٢٠٠٩م ، وتمَّ خلال الزيارة الالتقاء مع سعادة مساعد وزير الإحصاء وتخطيط البرامج الهندي وكبار المسؤولين في الوزارة، و تمَّ أيضا عقد عدة اجتماعات مع رؤساء أقسام الحسابات القومية ، والإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتباحث بشأن الاستفادة من التجربة الهندية في هذه المجالات، و كذلك في مجال نظم المعلومات الإحصائية والتحليل الإحصائي ، كما قام وفد جهاز الإحصاء بزيارةٍ للأكاديمية الوطنية للإدارة الإحصائية بجمهورية الهند.

طالبات مدرسة الخنساء الابتدائية يزورون جهاز الاحصاء

قامت طالبات الصف الخامس والسادس الابتدائي في مدرسة الخنساء للبنات بزيارة علمية لجهاز الاحصاء في يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٩ وذلك للاطلاع على طبيعة وسير عمل ادارات الاحصاء المختلفة والوقوف على انجازات الجهاز المختلفة.

مع السيد / منصور المالكي

مدير إدارة تقنية المعلومات بجهاز الإحصاء

تعدُّ إدارة تقنية المعلومات أحد الإدارات المساندة في جهاز الإحصاء، فهل تحدثونا عن أهم مهام واختصاصات هذه الإدارة؟

كما تعلمون، تعتبر تكنولوجيا المعلومات من المتطلبات الرئيسة والضرورية التي يعتمد عليها لتأدية الأعمال والمهام؛ لتتصف بالسرعة والدقة والجودة العالية، وبالنظر إلى أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، وضعت الإدارة هذه الأهداف لتكون بمثابة الركيزة والأساس لرسم سياساتها وخططها عملاً بما جاءت به هذه الأهداف، انطلاقاً من توفير أحدث الأجهزة والبرامج لضمان تأدية المهام المطلوبة على أكمل وجه، عملاً بالهدف الذي يحضُّ على تعزيز القدرات الإحصائية وتدعيمها بما يناسبها من بنية تحتية متطورة وتوفير أحدث الأساليب التقنية التي تؤدي إلى سرعة جمع ومعالجة البيانات الإحصائية، و هذا بالطبع سيؤدي إلى تحقيق الهدف القاضي بضرورة تلبية الاحتياجات المتعددة والطلب المتزايد لتوفير أحدث البيانات الإحصائية، ناهيك عن إتاحة هذه البيانات للمستخدمين بوسائل وأساليب إلكترونية حديثة من خلال الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء بجانب الإصدارات والتطبيقات الإلكترونية الأخرى، تحقيقاً للهدف الحاثّ على توسيع دائرة نشر البيانات وضمان وصولها للمستخدمين بصورة ميسرة وسريعة.

أما بالنسبة للمهام التي تؤديها الإدارة فهي متعددة، و يمكن تصنيفها كالتالي:

١- توفير أحدث الأجهزة والبرامج وتقديم الدعم المطلوب: حيث يعتمد على هذه البنية في تأدية المهام الموكلة جميع إدارات جهاز الإحصاء.

٢- تطوير الأنظمة والبرامج اللازمة؛ لجمع وإدخال ومعالجة البيانات الإحصائية المختلفة والعمل على ربط قواعد البيانات المختلفة؛ لاستخراج النتائج وإعدادها للنشر.

٣- التنسيق مع الجهات الأخرى المنتجة للبيانات، وذلك عن طريق الربط الإلكتروني معها بما يضمن انسياب وتدفق البيانات بشكل مباشر مما يسهم في تسريع عملية معالجة البيانات لاستخراج النتائج والتقارير المتعددة.

٤- دمج تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) مع قواعد البيانات الإحصائية وذلك للخروج بصورة جديدة للنتائج والتحاليل الإحصائية على هيئة خرائط جغرافية ورسوم بيانية توضح التوزيعات الجغرافية لهذه الإحصائيات مما يسهل عملية التخطيط ورسم الخطط المبنية على هذه التوزيعات.

٥- دمج الأنظمة الإلكترونية بعملية جمع البيانات، وذلك باستغلال أحدث الوسائل التكنولوجية مثل أجهزة الكمبيوتر الكفي لجمع البيانات بشكل إلكتروني من الميدان، فضلاً عن الاستمارات الإلكترونية المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء لتمكين المستخدمين من استيفاء البيانات بسهولة.

تقوم الإدارة بالعديد من المشاريع التي تخدم بقية الإدارات، فما أهمُّ تلك المشاريع؟

إن الدور الذي تقوم به الإدارة لتوفير المتطلبات والأدوات المساعدة لتنفيذ المشاريع لهو من أهم الأدوار التي تسهم في إنجاح هذه المشاريع ومنها المسوح الدورية والتعدادات حيث يبدأ دور الإدارة مع بداية التخطيط لكل مسح أو تعداد لوضع خطة التنفيذ لتصميم التطبيقات والبرامج اللازمة لإدخال ومعالجة البيانات وكذلك عملية توزيع العمل الميداني باستغلال الخرائط الجغرافية، هذا بالإضافة إلى المساعدة في مراقبة العمل الميداني وصولاً إلى معالجة البيانات وإعدادها وتهيئتها للنشر.

أما التطبيقات الداخلية فتتمثل في تطوير الأنظمة وقواعد البيانات الخاصة بالإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الواردة من الجهات الأخرى المنتجة للبيانات هذا بالإضافة إلى تطوير الأنظمة المالية والأرشيف الإلكتروني للجهاز.

كما تمَّ تطوير موقع إلكتروني خاص بجهاز الإحصاء يتمُّ تغذيته بأحدث الإحصاءات الدورية التي ينتجها جهاز الإحصاء بشكل مستمر. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني لتعداد ٢٠١٠ لنشر ما يتعلق بالتعداد من أنشطة وفعاليات بحسب خطة العمل الموضوعة لهذا المشروع المهم.

هل هناك تعاون بين قسم نظم المعلومات الجغرافية و مركز نظم المعلومات الجغرافية التابع لوزارة البلدية والتخطيط العمراني؟

هناك تعاون وتنسيق كبير مع مركز نظم المعلومات الجغرافية التابع لوزارة البلدية والتخطيط العمراني وتفاعل مستمر بين الجهتين، وذلك باعتبار المركز المحور الرئيس وحلقة الوصل بين جهاز الإحصاء والجهات الأخرى المطبقة لتقنية نظم المعلومات الجغرافية بأنظمتها والمرتبطة بشبكة قطر لنظم المعلومات الجغرافية والتي يشرف على تشغيلها المركز، حيث المعايير والبرامج ذات مواصفات قياسية موحدة بين هذه الجهات، مما يساعد على توفير أحدث البيانات الجغرافية المختلفة والمتاحة من خلال قواعد البيانات الخاصة بكل جهة كالشوارع وأرقامها وأسمائها والعقارات والمعالم الأرضية وغيرها من البيانات الجغرافية الأخرى، واستغلال هذه البيانات في إعداد الخرائط الجغرافية سواء أكانت ميدانية أو موضوعية. ناهيك عن الدعم الذي يقدمه المركز بإتاحة أحدث البرامج والتطبيقات الجغرافية المختلفة.

ما أوجه الاستفادة من هذا التعاون بالإحصاء؟

نظراً للإمكانيات الكبيرة لتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) فقد تمَّ تطويع وتسخير قدرات هذه التكنولوجيا لجعل البيانات الإحصائية تنطق بالحقائق والوقائع، عن طريق تمثيلها وعكسها بصورة خرائط جغرافية توضح التوزيعات الجغرافية لهذه البيانات، مما يتيح استيعاب أكبر لهذه البيانات وإعطاء مؤشرات يمكن من خلالها رسم الخطط وصياغة السياسات بناءً على التوزيعات الجغرافية لهذه البيانات من حيث قياس اتجاهات النمو أو الانخفاض بل والتركز في مناطق معينة.

هذا وقد تمَّ من خلال استغلال هذه التقنية إصدار أول كتاب أطلس قطري عام ٢٠٠٠ يضم صورة متكاملة عن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية بدولة قطر، ممثلة بالإحصاءات الموزعة جغرافيا بحسب الكثافة وأماكن تواجدها، كما تمَّ إصدار النسخة الرقمية منه لتمكين المستخدم من استعراض الخرائط بصورة إلكترونية.

وجاء الإصدار الثاني للأطلس القطري عام ٢٠٠٦ بصور وإضافات جديدة لإتاحة أكبر قدر ممكن من البيانات بين يدي المستخدم، وقد حقق هذا الإصدار جائزة المركز الثاني كأفضل أطلس على مستوى العالم خلال المؤتمر الدولي لنظم المعلومات الجغرافية بكاليفورنيا عام ٢٠٠٧. وقد تمَّ إصدار الأطلس الرقمي كنسخة من الإصدار الورقي مع إضافة جديدة تفاعلية بهذا الإصدار الرقمي لتمكين المستخدم من رسم الخريطة واختيار المنطقة بحسب اهتمامه بطباعتها بالشكل المطلوب، وقد حقق هذا الإصدار المركز الثالث كأفضل إصدار رقمي على مستوى العالم بالمؤتمر الدولي لنظم المعلومات الجغرافية بكاليفورنيا عام ٢٠٠٨

جانب آخر من أوجه الاستفادة من تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) هي إعداد الخرائط الجغرافية الميدانية (سواء أكانت ورقية أو رقمية) مدعمةً بأحدث البيانات الخاصة بالمباني والشوارع والمعالم الأرضية بشكل واضح للاستفادة منها في الأعمال الميدانية للمسوح والتعدادات المختلفة.

كما تمَّ تطوير نظام الإحصاء الجغرافي؛ لتمكين المستخدم عبر الإنترنت من الاطلاع على أحدث الإحصائيات وطبيعة توزيعاتها الجغرافية وإمكانية رسم الخرائط بالحجم والشكل المطلوبين.

> **تطوير نظام الإحصاء الجغرافي؛ لتمكين المستخدم عبر الإنترنت من الاطلاع على أحدث الإحصائيات وطبيعة توزيعاتها الجغرافية وإمكانية رسم الخرائط بالحجم والشكل المطلوبين.**

هل هناك إقبالٌ من الكوادر القطرية للعمل في أقسام الإدارة المختلفة؟ وهل لديكم خطة لتقطير الوظائف فيها؟

تعمل الإدارة على إيجاد العوامل التي تساعد على

استقطاب الكفاءات القطرية وتعزيز الكادر بالمهارات المطلوبة وتبني المستجدين وتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات العمل الإحصائي وذلك لإيجاد كادر مؤهل تأهيلاً يمكنه من رفع كفاءة العمل بالإدارة بما يتوافق مع الخطة الموضوعة.

تنسيق دائم ومستمر مع بعض بيوت الخبرة الإحصائية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وذلك للاستفادة من الخبرات التكنولوجية في مجال الإحصاء

هل يتم التنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والاستفادة من خبراتها في تنفيذ المشاريع والدراسات التي تقوم بها الإدارة؟

يوجد تنسيق دائم ومستمر مع بعض بيوت الخبرة الإحصائية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وذلك للاستفادة من الخبرات التكنولوجية في مجال الإحصاء والتعرف على أحدث الوسائل التي تعمل على تحسين الأداء وضمان جودة أفضل للبيانات الإحصائية. فعلى سبيل المثال هناك تعاون مع مكتب الإحصاء الاسترالي وكذلك مع مكتب الإحصاء النرويجي، مما يؤدي إلى توسيع الأفق وتبادل الخبرات فضلاً عن الاطلاع على خبراتهم في مجال الإحصاء. هذا بالإضافة إلى الحرص على حضور المؤتمرات الدولية المتخصصة بغرض الاطلاع على تجارب الآخرين واكتساب خبرات جديدة في أحدث الأساليب التكنولوجية التي تخدم المجال الإحصائي.

ما الدور المتوقع من الإدارة في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠م؟

يعتبر دور الإدارة في مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠ من أهم الأدوار التي يعتمد عليها هذا المشروع المهم والحيوي، إذ يطلق على هذا التعداد بالتعداد التكنولوجي نظراً لتطبيق التكنولوجيا في جميع مراحل التعداد أهمها استخدام تقنية الكمبيوتر الكفي، وهي قفزة نوعية في هذا المجال إذ يعتبر هذا الجهاز الأداة الرئيسة لجمع البيانات الخاصة بالسكان والمساكن والمنشآت، وهو ما يؤدي إلى سرعة عملية جمع البيانات مع الوضع في الاعتبار الجودة العالية والدقة بهذه العملية حيث تمَّ تحويل كافة الاستمارات الخاصة بهذا المشروع إلى استمارات إلكترونية وتحميلها على هذه الأجهزة الكفية وتغذيتها ببعض البيانات الأساسية مضافاً إليها كافة قواعد تنقية البيانات وتصويبها من الأخطاء لضمان إدخال البيانات الصحيحة والمنطقية فقط، ناهيك عن ترميزها بما يتوافق مع التصنيفات والرموز الإحصائية المعتمدة، بالإضافة إلى تحميل هذه الأجهزة بأحدث أنظمة نظم المعلومات الجغرافية المحتوية على أحدث الخرائط والصور الجوية لضمان سهولة العمل الميداني والاستدلال على مناطق العمل المختلفة للباحثين الميدانيين بالاعتماد على نظام تحديد المواقع والإحداثيات الجغرافية وبالتالي ضمان الشمول والدقة لعملية جمع البيانات، كل هذا سيؤدي إلى اختصار كبير في عملية إدخال ومعالجة واستخراج البيانات، حيث ستتاح النتائج بشكل يومي ومعتمد من خلال الأنظمة المعدَّة لذلك. أما من جانب مراقبة العمل الميداني فقد تمَّ إعداد مركز عمليات مدعم بأنظمة مركزية لمراقبة العمل الميداني والأداء للباحثين الميدانيين ومدى تقدم عملية جمع البيانات من خلال المؤشرات والجداول الإلكترونية لبث النتائج و تحديد مدى جودتها واكتمالها. هذا بالإضافة إلى مركز الاتصال الذي يتمثل دوره في تلقي الاتصالات من الجمهور من خلال الخط المخصص لهذا الغرض للرد على استفساراتهم وملاحظاتهم، و كذلك التأكد من دقة البيانات التي تمَّ جمعها من قبل الباحثين من خلال الاتصال ببعض الأسر وهو ما يعزز من جودة البيانات الخاصة بالأفراد والأسر. ومن ناحية أخرى، فسيتمُّ إتاحة الاستمارة الخاصة بالأسر والأفراد من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بتعداد ٢٠١٠، وذلك لتمكين السكان من استيفاء بياناتهم وأفراد أسرهم من خلال هذه الاستمارات الإلكترونية وبالتالي التسهيل على الراغبين بتعبئة الاستمارات بالبيانات المطلوبة.

ما أهم المشاريع التي تنوي الإدارة القيام بها في المرحلة القادمة؟

توجد عدة مشاريع مدرجَة ضمن خطة عمل الإدارة من أهمها مشروع الربط الإلكتروني مع الجهات المنتجة للبيانات الإحصائية من خلال التنسيق مع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمشروع الشبكة الحكومية التي يشرف عليها المجلس، حيث سيتمُّ من خلال مشروع الربط تكوين قاعدة للسجلات الإدارية والتي ستكون مصدرًا لأحدث الإحصاءات لمختلف القطاعات، كما سيتم اعتماد أحدث المعايير والمفاهيم الدولية وتوحيدها من خلال هذا الربط لإمكانية تبادل البيانات وقابليتها للمقارنة وربط قواعد البيانات من خلال هذه الآلية، وهو ما يصب في صالح تحقيق الهدف الثاني من الإستراتيجية الإحصائية القاضي بإضفاء الطابع المؤسسي على المعايير المنهجية لضمان المزيد من الجودة النوعية بالبيانات الإحصائية للتمكن من إجراء التحاليل واستخلاص النتائج بمعادلات معطياتها سليمة ودقيقة.

وهناك ناحية أخرى للاستفادة من السجلات الإدارية بالاعتماد عليها لتكون بمثابة أطر وأسس محدثة لإجراء المسوح الميدانية والتعدادات بالدولة. هذا وستكون نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠ هي الأساس ونقطة الانطلاق لتكوين قاعدة السجلات الإدارية من خلال التنسيق مع الجهات الأخرى بالدولة. ويوجد مشروع آخر مهمٌّ أيضا وهو مشروع قطر لتبادل المعلومات (قلم) (QIX) والذي تمَّ تطويره من خلال فريق مشترك بين جهاز الإحصاء والأمانة العامة للتخطيط التنموي وهو من المشاريع المهمة التي ستكون بمثابة بنك المعلومات الإحصائية والمنهل الرئيس للبيانات والمؤشرات الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية، و ذلك سيتيح للمستخدم أمرين: أحدهما: الولوج عبر بوابة المشروع إلى الجداول التفصيلية والبيانات الإحصائية بحسب الاحتياج، و الآخر: تكوين الجداول لاستخراج النتائج بحسب الرغبة سواء بشكل جداول رقمية أو رسوم بيانية.

هل من كلمة تودون بها ختام هذا اللقاء؟

إن الدور الكبير المنوط بالإدارة لتوفير أحدث البيانات الإحصائية يحتم بذل المزيد من الجهد بوضع السياسات والخطط لتوفير أحدث التطبيقات الإلكترونية مما يؤدي إلى توفير هذه البيانات بأشكال متعددة متاحة بأسهل الوسائل والحلول الإلكترونية، وهو ما تسعى إليه الإدارة بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء بدولة قطر، والتي ستعزز الركائز الأربع لرؤية قطر ٢٠٣٠، وذلك بتدعيمها بأحدث البيانات والمؤشرات الإحصائية، مما يؤدى إلى رسم السياسات التنموية وصياغة البرامج المستقبلية المبنية على الأدلة والبراهين الدقيقة، و كل ذلك من أجل خدمة التوجه التنموي للمجتمع القطري.

مجموع ما تنفقه الدُّول العربية
مجتمعةً على البحث العلمي
هو ١,٧ مليار دولار سنويًا أي
ما نسبته ٠,٣٪ فقط من الناتج
القومي الإجمالي العربي.

المصدر: منظمة اليونسكو

قطر تحتلُّ المرتبة الثانية عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩م

حققت دولة قطر إنجازاً دولياً جديداً ، حيث قفزت إلى المرتبة الـ(٣٣) في تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٢٠٠٩م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما احتلت المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بعد دولة الكويت التي احتلت المركز الـ(٣١) عالمياً.

وتعكس المرتبة الجديدة مدى التقدم والتطور الكبير والمطَّرِّد في مجال التنمية البشرية بدولة قطر والجهد الكبير الذي بذلته القيادة الرشيدة في الدولة في مجالي تطوير التعليم وتحسين جودة الخدمات الصحية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان، و بموجب هذه المرتبة تصنف الآن دولة قطر ضمن الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة وفقاً لدليل التنمية البشرية (Human Development Index) لعام ٢٠٠٩.

وقد أشار التقرير إلى قيمة دليل التنمية البشرية الذي ارتفع من(٠،٨٧٠) في عام ٢٠٠٠م إلى (٠،٩١٠) في عام ٢٠٠٧م وتعكس الزيادة في قيمة الدليل التطور الحاصل في مجالي التعليم والصحة ومستوى المعيشة. ففي مجال التعليم يشير التقرير إلى ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين (سن ١٥ عاماً فما فوق) ، حيث وصل إلى (٩٣,١٪) ، كما بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم (٨٠،٤٪) بعد أن كانت (٧٧,٧٪) في العام الماضي. أما في مجال الصحة والذي يقاس التطور فيها من خلال مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ، فقد ارتفع المؤشر من (٧٥) سنة في العام الماضي إلى (٧٥،٥) سنة .أما في مجال مستوى المعيشة والتي تقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فقد أشار التقرير إلى حصول قفزة كبيرة في هذا المؤشر، إذ ارتفع المؤشر إلى (٧٤،٨) ألف دولار.

وقد أشاد سعادة الشيخ حمد بن جبر آل ثاني.. رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة بهذا الإنجاز الكبير الذي حققته دولة قطر على مستوى دول العالم خاصة في مجالي التعليم والصحة ومستوى المعيشة، و نوَّه سعاته بالجهود الكبيرة التي بذلتها جميع الجهات المعنية بالدولة

من خلال مشاركتها في الفريق الفني لمؤشرات التنمية البشرية والذي يضم جميع الجهات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة مشيراً إلى أن جهاز الإحصاء يقوم بدور المنسق من أجل وصول المؤشرات الإحصائية إلى المنظمات الدولية في الوقت المناسب.

وأكد الشيخ حمد بن جبر آل ثاني إلى أن الخبراء والمختصين في جهاز الإحصاء سيقومون برصد جميع البيانات الواردة في التقرير ومناقشتها بشكل مفصَّل من خلال اللجنة الفنية لمؤشرات التنمية البشرية.

PARIS21 CONSORTIUM

DAKAR 2009
16-18 NOVEMBER

نحو جهد عالمي لتطوير الإحصاء

في اطار متابعة الملتقيات العالمية الخاصة بتطوير العمل الاحصائي على الصعيد العالمي والتي تنظمها المنظمات والهيئات الدولية المعنية بنشاط الاحصاء، وبهدف الاستفادة من توصيات تلك الملتقيات بما يساعد على تطوير الاجهزة الاحصائية يأتي عرض اعلان داكار عن تطوير الاحصاء والذي انبثق عن اجتمع كونسورتيوم باريس ٢١ المنعقد في السنغال في شهر نوفمبر ٢٠٠٩.

المقدمة

أكد المشاركون بالإجماع في اجتماع كونسورتيوم باريس ٢١ المنعقد في داكار بالسنغال في ١٦ – ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩ أن النظام الإحصائي الفعال والكفء عنصر ضروري في الحكم الرشيد وأن الإجراءات العاجلة ما تزال مطلوبة إذا أريد تزويد البيانات اللازمة لمتابعة أهداف الألفية للتنمية بحلول ٢٠١٥. وأقر الاجتماع أنه قد أنجز الكثير منذ عام ٢٠٠٠ إلا أنه أكد مجددا أنه ما يزال هنالك الكثير مما يتطلب الإنجاز لتحقيق رؤية خطة عمل مراكش للإحصاء. ومن الضروري اتخاذ إجراءات منسقة من أجل الاستخدام الأكثر فعالية للبيانات الإحصائية لدعم سياسات وبرامج تقليل الفقر وتعزيز وإدامة قدرة النظم الإحصائية خصوصا في الدول النامية. وثمة مسئولية مشتركة لدعم جمع الإحصائيات ونشرها واستخدامها لضمان أن «تصبح العولمة قوة إيجابية لكل شعوب العالم» الواردة في إعلان الألفية.

من الضروري اتخاذ إجراءات منسقة من أجل الاستخدام الأكثر فعالية للبيانات الإحصائية لدعم سياسات وبرامج تقليل الفقر وتعزيز وإدامة قدرة النظم الإحصائية خصوصا في الدول النامية.

القيم والمبادئ

دعا الكونسورتيوم كل الشركاء إلى الاعتراف أن الإحصائيات الرسمية سلعة عامة وأن إنتاجها ونشرها وظيفة جوهرية لكل الحكومات. ولتعزيز الثقة والمسئولية يجب أن تدعم الحكومات نظمها الإحصائية وتطورها وفقا للمبادئ الجوهرية للإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة علاوة على الإعلانات والقواعد الإقليمية المختلفة. كما دعا الكونسورتيوم كل المشاركين في تطوير الإحصاء للالتزام بالمبادئ الأربعة التالية:

١. يجب حث كل الدول ودعمها لتحديد أولوياتها بدمج حاجات المستخدمين وإعلان سبل تنميتها للإحصائيات من الجمع إلى النشر واحترام معايير الجودة المعترف بها دوليا.
٢. يجب دعم كل الشركاء لتطوير النظم والطرق الإحصائية التي تتوقع وتستجيب إلى المتطلبات الجديدة والناشئة للبيانات على كل المستويات.
٣. يجب دعم الجهود لتحسين الإحصائيات وتقوية وإدامة المؤسسات والوكالات التي تشكل النظم الإحصائية الوطنية.
٤. يجب أن يساعد شركاء التطوير في تقوية واستخدام النظم الإحصائية للبلدان النامية وفقا لأجندة عمل أكرا.

دعوة إلى العمل

دعا الكونسورتيوم كل الشركاء إلى العمل في خمسة مجالات مهمة.

١. يجب أن ينتقل التركيز من إعداد الخطط الإستراتيجية إلى تنفيذها مع تمويل مستدام وقدرة فنية من أجل ما يلي:

أ- تمكين كل الدول الملتزمة بتحسين نظمها الإحصائية من تنفيذ إستراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصائيات.

ب- تقديم مساعدات التطوير إلى الإحصائيات ضمن إطار إستراتيجيات وطنية لتطوير الإحصائيات مقرة على نحو وطني واحترام مبدأ التنسيق بموجب إعلان باريس عن فعالية المساعدات.

لقد أحرز تقدم كبير ومهم في تعزيز النظم الإحصائية، خصوصاً في البلدان النامية، من خلال خطط عمل مراكش للإحصاء وعدد من العمليات الإقليمية.

لقد أحرز تقدم كبير ومهم في تعزيز النظم الإحصائية، خصوصاً في البلدان النامية، من خلال خطط عمل مراكش للإحصاء وعدد من العمليات الإقليمية. لقد قبلت على نطاق واسع حاجة الدول إلى تحديد أولوياتها للتنمية من أجل نظمها الإحصائية من خلال إعداد إستراتيجيات وطنية لتطوير الإحصائيات وأصبحت الحاجة حالياً إلى التحرك من الإعداد إلى التنفيذ.

٢. يجب أن تضع الحكومات وشركاء التطوير كل البرامج الإحصائية الجوهرية على أساس مالي وفني مستدام بحلول عام ٢٠١٤.

يتألف النظام الإحصائي الدولي من ثلاث دعامات: النظم الإحصائية الوطنية، التي تشغلها وتديرها وتتولى تمويلها الحكومات عموماً، والحوكمة الدولية للإحصاء، بما في ذلك تطوير المعايير، والبرامج الإحصائية الدولية، التي يجب أن تدمج قدر الإمكان في برامج وطنية. إن المكونات الثلاث كافة جوهرية ويجب دعمها وتطويرها في السنوات الخمس المقبلة.

٣. لضمان تنسيق أكثر فعالية على المستويات كافة بحلول عام ٢٠١٤:

أ. يجب أن تعمل الآليات الدولية والإقليمية للتنسيق والتعاون على نحو فعال أكثر والأخذ في الاعتبار حاجات وأولويات البلدان النامية علاوة على عمليات التكامل.

ب. يجب أن تؤسس الحكومات، بمساعدة شركاء التطوير، شراكات وطنية للإحصاء حيثما لا تكون هذه الشراكات موجودة.

يجب تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية، دولياً وفي الدول، ويجب تحسين التشاور بين منتجي الإحصائيات ومجموعات المستخدمين الرئيسيين على كل المستويات واستثمار المؤسسات والشراكات والمنتديات كافة كلما أمكن ذلك.

٤. يجب أن تلبي النظم الإحصائية في كل الدول حاجات المستخدمين وتعمل على نحو كفء وفعال اقتصادياً ومستند على النتائج وفقاً للمتطلبات الجوهرية للاستقلال والنزاهة.

يتولى مديرو كل الأجهزة الإحصائية الرسمية أداء دور أساسي في ضمان جودة ونزاهة الإحصائيات التي يجمعونها وينشرونها. كما يجب أن يكونوا منفتحين ومسئولين عن الموارد التي يستخدمونها وقراراتهم وأعمالهم. وحيث تقدم مساعدات التطوير للمساعدة في بناء القدرات تكون الحاجة إلى المساءلة أقوى.

٥. يجب أن يدعم المجتمع الدولي، بحلول ٢٠١٤، برنامج البحث والتطوير لتحديث الأدوات والتكنولوجيات الإحصائية وتعزيز استخدامها، خصوصاً في البلدان النامية.

حولت في السنوات الأخيرة الفعاليات الإحصائية التي تتضمن جمع مجموعات كبيرة من البيانات ومعالجتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن إجراءات إحصائية كثيرة لم تتغير في دول كثيرة في هذه الفترة. وثمة حاجة إلى دعم الأدوات القائمة علاوة على تطوير أدوات أفضل في كل المستويات ولكن خصوصا في جمع بيانات المصدر وفي تحليل البيانات وعرضها. كما توجد حاجة إلى تطوير طرائق سليمة تكون فعالة اقتصاديا في الدول الصغيرة.

الطريق نحو الأمام

لتحقيق رؤية إعلان داكار اقترح الكونسورتيوم القيام بالأعمال التالية:

١. تتابع أمانة باريس ٢١، بالتعاون مع شركاء آخرين، تنفيذ إعلان داكار وتتولى جمع ونشر تقرير سنوي عن تقدم العمل.

٢. عقد اجتماع للكونسورتيوم Consortium meeting في نهاية عام ٢٠١٤ للمتابعة والإبلاغ عن التقدم في تنفيذ الإعلان.

٣. يتعهد الشركاء وأعضاء الكونسورتيوم كافة بمواصلة الدفاع عن الإحصاء وتعبئة الموارد لتنفيذ الإعلان.

٤. يقدم على نحو رسمي إعلان داكار لتطوير الإحصاء بحلول نهاية عام ٢٠١٠ إلى كل العمليات والمؤسسات ذات العلاقة.

ماهو نظام قطر لتبادل المعلومات

QIX?!

أن نظام قطر لتبادل المعلومات هو نظام شامل يهدف إلى تزويد الخدمات إلى منتجي البيانات ومستخدمي البيانات الوطنية/ والدولية على حد سواء (على سبيل المثال جهاز الإحصاء، وزارة الصحة العامة، المجلس الأعلى للاتصالات والمجلس الأعلى لشئون الأسرة).وتتمثل رسالة هذا النظام في الرقي بالمجتمع المعرفي في قطر وذلك من خلال توفير معلومات تفاعلية موثوق بها وسهلة الاستخدام، ودمج مصادر المعلومات المختلفة، الأمر الذي سيمكن صانعي القرارات من اتخاذ قراراتهم على أسس معرفية.

يوفر نظام قطر لتبادل المعلومات(QIX) مستودع للبيانات والمعلومات المنتظمة وغير المنتظمة المدعمة بالبيانات الوصفية والتصنيفات تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية لجودة المعلومات

ويوفر نظام قطر لتبادل المعلومات(QIX) مستودع للبيانات والمعلومات المنتظمة وغير المنتظمة المدعمة بالبيانات الوصفية والتصنيفات تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية لجودة المعلومات المعلومات مثل التعريفات والمصادر والمعادلات وبيانات الدعم الوصفية، كما سيوفر النظام ضمان جودة البيانات وتوفيرها من مصادرها.

وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع والتي تضمن نطاقها ما يلي:

- تحديث معلومات البيانات(أي الشفرات الدولية، تعريفات البيانات المعيارية).
- مراجعة متطلبات الأعمال وتقيم الأعمال.
- تعريف هيكلية نظام عالي المستوى(مثلاً: الآمن، السرية، تقنية مستودع البيانات، نشر البيانات).
- تقييم واختيار شركاء المشروع.
- توصيل النموذج الأولي للمعلومات مع نطاق وظيفي محدود.

ويشمل نطاق العمل في المرحلة الثانية من المشروع ما يلي:

- تحديد متطلبات العمل على أساس النتائج التي توصلت إليها المرحلة الأولى.
- إعداد البيانات.
- تنفيذ احتياجات المستخدمين.
- تحسين واجهة المستخدم على الوجه الأمثل.
- استخلاص، تحويل، ضمان جودة البيانات وتحميلها.
- تحميل مواضيع غير منتظمة.
- تنفيذ الأعمال (وضع التقارير والمؤشرات القياسية).
- الوصول إلى الآليات القائمة على النتائج التي توصلت إليها المرحلة الأولى.
- توحيد الآلية التنفيذية.
- التشغيل على أساس اتفاقيات مستوى الخدمات.
- تطوير العمليات النموذجية.
- تدريب المستخدمين.
- طرح المستندات.

ولضمان التغلب تطبيق نظام قطر لتبادل المعلومات لأفضل الممارسات، فقد تم اختيار شركاء مؤهلين من ذوي الخبرة للإسهام بمعرفتهم وخدماتهم لدعم أهداف المشروع.وتشكيل اللجنة التسييرية من الجهات التالية: جهاز الإحصاء، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وزارة الصحة العامة، المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات).

وصفوة القول فإن مشروع قطر لتبادل المعلومات لا يعد حلاً تكنولوجياً فحسب لمشكلات العثور على البيانات على الصعيد الوطني، وإنما يوفر أيضاً خدمات معرفية وكادراً مختصاً وأدوات لتفعيل إدارة المعرفة في الاتجاه الأمثل، كما سيدعم متطلبات رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠م) من البيانات والمعلومات.

الاجتماع رفيع المستوى لدمج النظم الإحصائية

الجميع على طاولة واحدة !

في إطار حرص جهاز الإحصاء على تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وتوفير بيانات نوعية لكافة المستخدمين المحليين والإقليميين والدوليين، جاء انعقاد الاجتماع رفيع المستوى حول إدماج النظم الإحصائية القطاعية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء خلال الفترة (١٢-١٣) أكتوبر ٢٠٠٩م، و بحضور ممثلين عن الجهات المنتجة للبيانات وجهات رسمية أخرى في الدولة وعدد من الشركات الكبرى في القطاعات العامة والخاصة والمختلطة وممثلين عن باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم المتحدة وباريس(٢١) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) وغيرها من المنظمات.

تحسين التنسيق بين منتجي البيانات من القطاعات الإحصائيةٍ المختلفة وجهاز الإحصاء وصولا لبناءٍ نظام إحصائي متناسق، علاوةً على التعرف على أفضل التجارب الدولية ذات العلاقة بدمج الإحصاءات القطاعية في النظام الإحصائي الوطني

وتمثلت أهداف الاجتماع في السعي إلى تحسين التنسيق بين منتجي البيانات من القطاعات الإحصائية المختلفة وجهاز الإحصاء وصولاً لبناء نظام إحصائي متناسق، علاوةً على التعرف على أفضل التجارب الدولية ذات العلاقة بدمج الإحصاءات القطاعية في النظام الإحصائي الوطني بهدف إنتاج بيانات نوعية تنشر في توقيت مناسب وتعتمد التعريفات والتصنيفات المتفق عليها دولياً والخروج بآلية مستدامة للعمل على إنتاج بيانات الإحصاءات القطاعية وضمان انسيابية تدفق البيانات وتوفيرها للمستخدمين ومساعدتهم على صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية وغيرها من برامج ومشاريع تنموية واستثمارية

وقد استهلت أعمال الاجتماع بكلمة لسعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني.. رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة أكد فيها على أن الاجتماع يسعى إلى الخروج بآلية مؤسسية متفق عليها تضمن انتظام وانسيابية تدفق البيانات إلى جهاز الإحصاء من الجهات المختلفة مثل: وزارة الاقتصاد ومصرف قطر المركزي والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للصحة، والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بغية توفيرها للمستخدمين وصناع القرار، وأضاف قائلا: إن المشاركين سيتطرقون إلى أفضل التجارب الدولية الناجحة فيما يتعلق بدمج الإحصاءات القطاعية في النظام الإحصائي الوطني حتى نتمكن من إنتاج بيانات نوعية في توقيت مناسب تعتمد التعريفات والتصنيفات المتفق عليها دوليًّا، ونوَّه بأن إنتاج البيانات لا يعتمد على ما ينتجه جهاز الإحصاء عن طريق المسوح أو التعدادات بل يعتمد أيضاً على ما ينتج في المؤسسات الأخرى لمختلف القطاعات الحكومية الخاصة والمختلطة.

و اعتبر سعادة رئيس جهاز الإحصاء بالإنابة هذا الاجتماع فرصة لتفعيل التسيق والتشاور بين الجهاز وكافة منتجي البيانات ومستخدميها والاتفاق على خارطة طريق لتنفيذ الترتيبات الإدارية اللازمة وتشكيل إطار تعاون للوصول إلى نظام فاعل ينتج بيانات متسقة وذات نوعية عالية، و أوضح أن مثل هذه البيانات المتسقة والنوعية ستمكّن الجهاز من الوفاء بالتزاماته في مجال توفير البيانات للقائمين على صياغة استراتيجية التنمية الوطنية المنبثقة عن رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، وللجهات المحلية الأخرى من مستثمرين وغيرهم، فضلاً عن تلبية الالتزامات الدولية عبر توفير بيانات تعكس حقيقة التنمية في دولة قطر. و لفت سعادته إلى أن هذا الاجتماع يجمع معظم الجهات المعنية بإنتاج البيانات بهدف التعرف على المشاكل التي تحول دون تحقيق تعاون وتنسيق أمثل للخروج بأفضل الحلول للتحديات التي تواجه العمل الإحصائي ... داعيًا كافة الجهات إلى القيام بدورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء عن طريق تزويد جهاز الإحصاء بشكل منتظم ببيانات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية المختلفة.

و أكد في ختام كلمته استعداد جهاز الإحصاء للتعاون مع كل المعنيين بالإحصاءات في المجالات المختلفة ومجال بناء القدرات الإحصائية على وجه الخصوص بهدف توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة في جهاز الإحصاء والقطاعات الأخرى، و دعا الجميع إلى الاتفاق على مواعيد محددة للّقاءات القادمة من أجل مواصلة الجهد وتحقيق الأهداف المرجوَّة.

و قد تضمن الاجتماع عقد أربع جلسات عمل تناولت الأولى الموضوعات التالية:

- إدماج الإحصاءات القطاعية في النظام الإحصائي الوطني.
- مراجعة لأحدث التطورات في نظام الحسابات الوطنية (نظام الحسابات الوطنية ١٩٩٣) ومتطلبات جمع البيانات ذات الصلة بالنظام المذكور.

- استراتيجية منظمة العمل الدولية في مجال جمع البيانات.

أما جلسة العمل الثانية فقد اشتملت على تقديم عروض من بعض الخبراء والمسؤولين تمثلت فيما يلي:

- نحو إطار عمل موحد للإحصاءات الاجتماعية.
- نظام إحصاءات التعليم بدولة قطر: الواقع والتحديات.
- خطط ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- احتياجات استراتيجيات القطاع الصحي من البيانات.

وتضمنت الجلسة الثالثة تقديم العروض التالية:

- التحديات التي تواجه الإحصاءات الاقتصادية في دولة قطر.
- احتياجات خطة التنمية العمرانية الشاملة لدولة قطر من البيانات.

أما الجلسة الرابعة فقد تمَّ فيها تقديم خمسة عروض هي:

- احتياجات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م والاستراتيجيات التنموية الوطنية من البيانات الإحصائية.
- تطوير شراكات ودمج الشركاء في نشاطات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠م.
- التعاون الفني مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) .
- التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية.
- خطة عمل جهاز الإحصاء السنوية.

وفي اليوم الثاني من الاجتماع تمَّ تقسيم المشاركين إلى خمس مجموعات عمل هي :

- الإحصاءات الاقتصادية.
- الإحصاءات الاجتماعية
- الشراكة في أعمال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت .
- نشر البيانات
- البيانات المطلوبة لإعداد استراتيجيات التنمية الوطنية.

و أوصى المشاركون في الاجتماع رفيع المستوى (حول إدماج النظم الإحصائية القطاعية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء) بضرورة

إعادة النظر في استمارات الإحصاءات الاقتصادية لتنسجم مع الأنظمة المحاسبية المعمول بها بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة، والاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات التشاورية بنفس الأعضاء وعلى نطاق متخصص.

الإسراع بإصدار قانون الإحصاء وتحديد البيانات المطلوب توفيرها من قِبَل جهاز الإحصاء و كذلك التنسيق بين القطاعين العام والخاص كجزء من مهام اللجنة الاستشارية للإحصاء. كما أوصى فريق عمل الإحصاءات الاقتصادية بضرورة إعادة النظر في استمارات الإحصاءات الاقتصادية لتنسجم مع الأنظمة المحاسبية المعمول بها بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة، والاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات التشاورية بنفس الأعضاء وعلى نطاق متخصص.

أما فريق عمل الإحصاءات الاجتماعية فقد طالَب بتأسيس قسم واحد للإحصاء في كل وزارة قطاعية يكون مسؤولاً عن إعداد البيانات وإنتاجها ونشرها وتحليلها على أن يكون مرتبطا فنياً وآليًّا بجهاز الإحصاء، وكذلك توحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية بما ينسجم مع المفاهيم الدولية وتكون هذه المهمة مسؤولية جهاز الإحصاء ، وطالَب كذلك بتوقيع اتفاقيات عمل ما بين أقسام الإحصاء وجهاز الإحصاء بما يحقق الأهداف الرئيسة لجهاز الإحصاء على أن يتولى جهاز الإحصاء تدريب الكوادر الإحصائية في المؤسسات بما يحقق النتائج المرجوة، كما اقترح إعداد خطة لمتابعة وتقييم الإنجازات والتوصيات التي يتمُّ الاتفاق عليها من خلال إجراءات يتخذها جهاز الإحصاء، و وضع خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات بأسرع وقت ممكن.

ومن ضمن المقترحات التي قدمها فريق عمل الشراكة في أعمال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت .. تعريف الشركاء بأهمية التعداد و ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو عن طريق تخصيص يوم معين لإلقاء محاضرة تعريفية عن التعداد للجهات ذات العلاقة، والتواصل مع الشركاء وإعلامهم بآخر مستجدات التعداد من خلال الرسائل الإلكترونية، وكذلك إصدار مقالات دورية في الجرائد والمجلات عن التعداد وعرض الاستمارات وشرح بنودها، واستكمال البلدية لبيانات وأرقام المناطق التي تساعد في تسهيل عملية التعداد.

وقدم فريق عمل نشر البيانات بعض المقترحات التي ستساهم في الخطة التي وضعها جهاز الإحصاء وكان أبرزها نشر الإحصاءات إلكترونيًّا قبل صدورها في صورة رقمية، وإثراء الموقع بالبيانات المختلفة لتمكين الباحث من القيام بعمل التحليل الخاص به

تعريف الشركاء بأهمية التعداد و ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو عن طريق تخصيص يوم معين لإلقاء محاضرة تعريفية عن التعداد

كعمل سلسلة زمنية ، وضع موقع جهاز الإحصاء في مكان بارز في الجرائد اليومية و تحت أي خبر يخصُّ الإحصاء ، وضع آلية لضمان عدم اختلاف البيانات بين مصادرها الأساسية وما يتمُّ نشره بالمجموعة الإحصائية، توحيد التعريفات والمفاهيم الإحصائية بين الجهات المنتجة للبيانات والجهاز، وإعادة عرض البيانات الواردة من المؤسسات بعد معالجتها وتحليلها من قبل جهاز الإحصاء قبل النشر، وكذلك أهمية المؤتمرات الصحفية لإبراز بعض الإحصاءات التي يقوم بإصدارها جهاز الإحصاء مثل الأرقام القياسية ومؤشر البطالة، وضرورة التنسيق بين المؤسسات المختلفة و وحدة التعاون الدولي بخصوص الاستبيانات المطلوبة من قِبَل المؤسسات الدولية حتى لا تتضارب البيانات؛ وذلك لكون جهاز الإحصاء هو الجهة الرسمية المنوط بها توفير البيانات في دولة قطر، وكذلك أهمية وجود بنك للمعلومات.

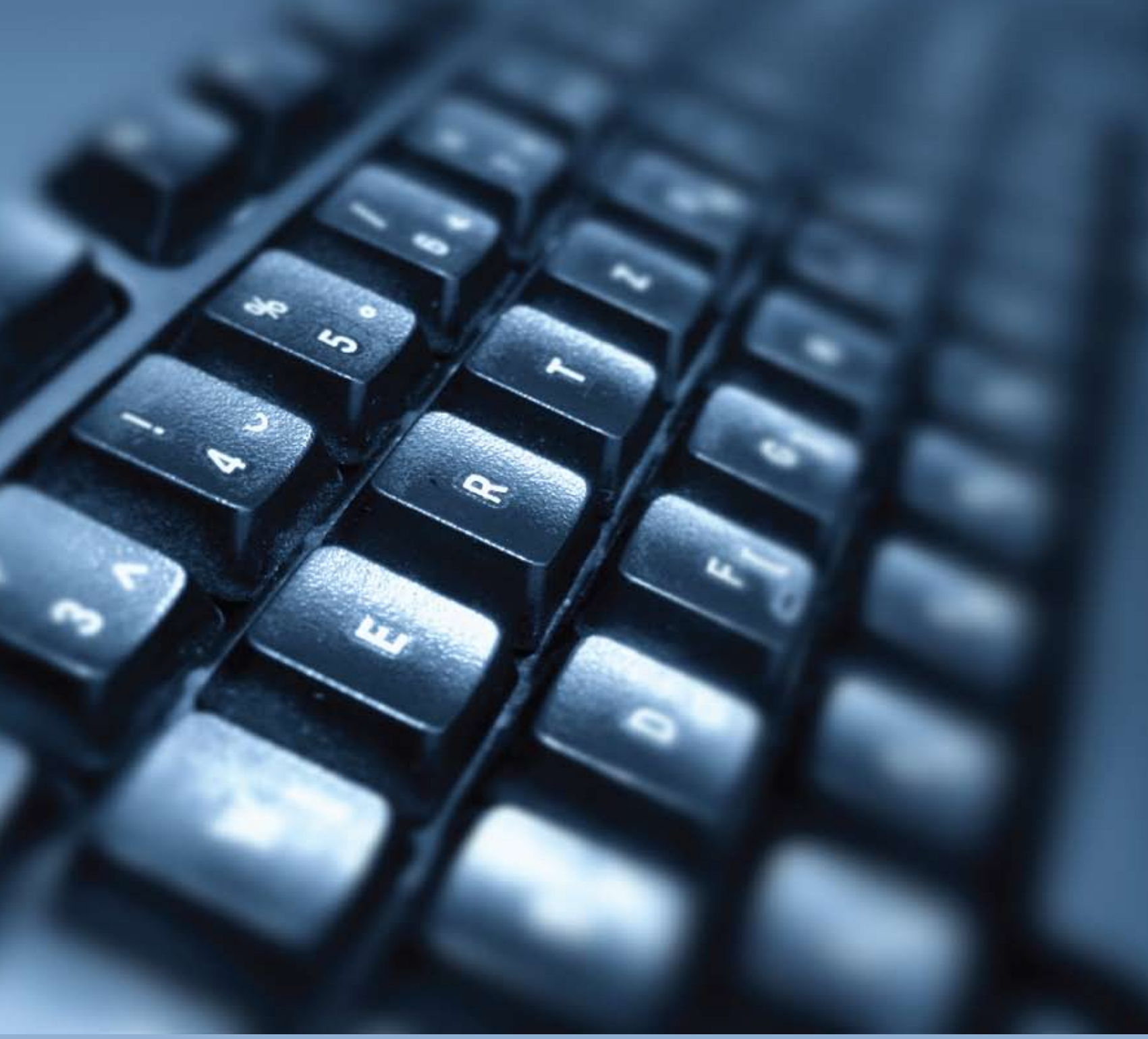

ربع الشركات في قطر تستخدم الإنترنت مقارنة بالثلثين في أوروبا

المصدر : المجلس الأعلى للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، المشهد الرقمي بدولة قطر ٢٠٠٩

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي القطري بنسبة (٤,٣٪) للربع الثاني من عام ٢٠٠٩م

سجلت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية انخفاضا بلغت نسبته (٤,٣٪) للربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بالربع الأول من نفس العام، فيما بلغ الانخفاض (٢٩,٧٥) مقارنة بالربع المماثل له في عام ٢٠٠٨. وترجع أسباب ذلك إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بحوالي (٣١٪) بسبب الضغوط الدولية على صناعة الغاز الطبيعي المسال نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وسجل قطاع الصناعات التحويلية انخفاضاً بلغ (٤,٧٪) بسبب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، بينما سجل قطاع الكهرباء والماء ارتفاعا ملحوظا خلال الربع الثاني نتيجة التزايد على الطلب في ظل تنامي المشاريع الرئيسة والمهمة ، كما شهد قطاع البناء والتشييد نموا مستمرا بلغ (٢,٦٪) والذي جاء نتيجة لتدفق الاستثمار المستمر عبر المشاريع الرئيسة والمهمة.

وكان الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول لسنة ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية قد بلغ وفقا للتقديرات الأولية (٧٠,٠) مليار ريال قطري بانخفاض بلغت نسبته (١٧,٥٪) مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨ والذي بلغت فيه التقديرات المعدلة (٨٥,٩) مليار ريال قطري.

انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال سبتمبر ٢٠٠٩م

انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو (١,١٪) في شهر سبتمبر عمَّا كان عليه في شهر أغسطس، ويبلغ هذا الرقم حاليا (١٢٢,٤٤٪) باعتبار سنة ٢٠٠٦ أساسا، و قد سجل انخفاضا ملحوظا عمَّا كان عليه في مطلع عام ٢٠٠٩ بنحو (٤,٧٪)، ويعتبر هذا الرقم مقياسًا للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأسر في دولة قطر. و كان هذا الرقم يميل نحو الانخفاض منذ عام ٢٠٠٩ بعد أن مرَّ بفترة تضخم مرتفعة في عام ٢٠٠٨.

ويمكن توضيح أهم التغيرات التي طرأت على الرقم القياسي لأسعار المستهلك الشهرية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بالآتي:

- انخفضت أسعار المواد الغذائية بنحو (٠,٦٪) عمَّا كانت عليه في شهر أغسطس وبنحو (١,٢٪) مقارنة مع بداية عام ٢٠٠٩.
- انخفضت الإيجارات في سبتمبر بنحو (٣,٢٪) عمَّا كانت عليه في بداية ٢٠٠٩ ، في حين انخفضت إيجارات الفلل بنحو(٤,٨٪) والبيوت الشعبية بنمو (٥,٦٪)، أما إيجار الشقق فقد انخفض بنحو(١٨٪).
- أما الملابس والأحذية فقد توقف الانخفاض الذي شهدته أسعارها في شهر سبتمبر بنحو(٠,٦٪) والسبب الرئيس في هذا الارتفاع يمكن أن يعزى إلى ارتفاع أسعار الأحذية.
- استمرت أسعار النقل الجوي بالانخفاض ، حيث انخفضت أسعارها بنحو (٢,٢٪) خلال شهر سبتمبر.

تغطي الأراضي الجافة (القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة) أكثر من ٦١٥٠ مليون هكتار ، أي حوالي ٤٧٪ من المساحة الكلية للأراضي في العالم

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقييم حالة التصحر في العالم ، ٢٠٠٨

تقرير التنمية البشرية:
التغلب على الحواجز – قابلية التنقل البشري والتنمية

إصدار: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٩

صدر هذا الكتاب عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ حيث يقدم أفكاراً جديدة ومثيرة في تطبيق منهج إنمائي بشري على دراسة الهجرة، ويتناول أموراً مثل: من هم المهاجرون؟ ومن أين يأتون ؟ وإلى أين يذهبون؟ ولماذا يتحركون؟ ... كما ينظر إلى الآثار المتعددة التي تخلّفها الهجرة على كافة الأطراف التي تتأثر بها- ليس أولئك الذي يتحركون فحسب، بل أيضاً الذين يبقون.

واشتمل الكتاب على خمسة فصول، **الفصل الأول** بعنوان: الحرية والتحرك، كيف يمكن للانتقال أن يعزز التنمية البشرية، وتمت فيه الإشارة إلى أن توزيع الفرص في العالم يتصف بقدر كبير من عدم المساواة وهو المحرك الرئيس للتنمية البشرية، مما يوحي ضمناً بأن للتحرك إمكانيات هائلةً تسهم في الارتقاء بالتنمية البشرية. و مع ذلك ليس التحرك مجرد تعبير عن اختيار؛ لأن الناس غالباً ما يتحركون في ظل معوقات قد تكون بالغة الشدة، فيما توزع المكاسب التي يجنونها من التحرك توزيعاً غير متساوٍ.

وتقرُّ رؤيتنا للتنمية، باعتبارها رؤية تنهض بحرية الأشخاص لكي يعيشوا الحياة التي يختارونها، بأن الانتقال يعد مكوناً رئيساً لضمان هذه الحرية. ولكن التحرك يتطلب عمل المقايضات من أجل المتحركين والباقين، وفهم تلك المقايضات وتحليلها يعدُّ من الأمور الأساسية لصياغة السياسات الملائمة.

أما **الفصل الثاني** فيبحث في: تحرك البشر في شتى أرجاء العالم وعلى مدار الزمان. وتتسق أنماط هذا التحرك مع فكرة أن الأشخاص يتحركون بحثاً عن فرص أفضل، غير أن تحركهم أيضاً تعوقه حواجز منيعة، وأهمها سياسات بلدان المنشأ والمقصد، فضلاً عن الافتقار إلى الموارد. و عمومًا ارتفعت نسبة الأشخاص المتوجهين إلى البلدان المتقدمة ارتفاعاً ملحوظاً في الخمسين عاماً الماضية، وهو اتجاه مرتبط بتزايد أحجام التفاوت في الفرص.

وعلى الرغم من احتمال تباطؤ تلك التدفقات البشرية مؤقتاً خلال الأزمة الاقتصادية الحالية فإن الاتجاهات الهيكلية الأساسية سوف تستمر ما إن استأنف النمو حركته، كما أنه من المحتمل أن يتولد عن تلك الاتجاهات ضغوط إضافية على التحرك خلال العقود القادمة.

ويتناول **الفصل الثالث**: التغير الذي يطرأ على حال المتحركين، والذي يمكنهم من حصد مكاسب هائلة من وراء استغلال الفرص المتاحة في الأماكن الأفضل حالاً، تلك الفرص التي تتحدد حسب الموارد الأساسية للمتحركين، وهي المهارات، والأموال، وشبكة العلاقات، والتي في الوقت ذاته تتقيد بالحواجز.

وتعدُّ السياسات والقوانين المؤثرة في قرارات التحرك من الأمور ذات الصلة الوثيقة بعملية التحرك وبنتائجه. وبصفة عامة فإن الحواجز تقيد اختيارات الأشخاص وتقلل من مكاسب التحرك، خاصة فيما يتعلق بذوي المهارات الحياتية.

ويركز **الفصل الرابع** على: آثار الحركة في بلدان المنشأ والمقصد، حيث لا تقتصر آثار الحركة على الذين يتحركون فحسب بل تتعداهم إلى أشخاص آخرين، مما يجعل تأثيراتها الإجمالية تتشكل على نحو حاسم. ويبحث هذا الفصل في الآثار في بلد المنشأ وفي البلد المضيف، مؤكدا في الوقت ذاته على ترابطهما، فالأسر التي لديها أفراد تحركوا إلى أماكن أخرى داخل البلاد، أو خارجها، غالباً ما تجني مكاسب مباشرة. و مع ذلك قد تتحصل

على فوائد أوسع نطاقاً، دون إغفال بواعث القلق الناجمة عن خسارة المجتمع برحيل أحد أفراده.

وفيما يتعلق بالآثار على أماكن المقصد، كثيراً ما يعتقد الناس أنها آثار سلبية؛ لأنهم يخشون أن يشغل الوافدون الجدد الوظائف، ويضيفون أعباءً على الخدمات العامة، ويتسببون في خلق التوترات الاجتماعية بل في زيادة معدلات الجريمة. وتشير الأدلة إلى أن بواعث القلق الشعبية هذه مُبالغ فيها. وغالباً ما تكون وهمية. و مع ذلك تؤخذ هذه التصورات في الاعتبار، وهي تُبرِّر إجراء بحث دقيق للمساعدة في صياغة مناقشة السياسات.

ويعرض **الفصل الخامس والأخير**: مقترحات بشأن الإصلاحات التي سوف تتيح للانتقال الإسهام في تعزيز أشمل لحريات الأشخاص. ففي الوقت الحاضر، لا يحظى الكثير من الأشخاص الذين يتحركون في أفضل الأحوال، إلا بحقوق عارضة ويواجهون مستقبلاً ذا آفاق مظلمة. وإن معالجة التباين في السياسات من تقييد على الدخول من جانب، وطلب مرتفع على العمال ذوي المهارات المتدنية من الجانب الآخر، باتت أمراً واجباً. ومن هنا تمَّ اقتراح حزمة رئيسة من الإصلاحات التي سوف تنهض بمستوى النتائج على مستوى الأفراد المتحركين، وأسرهم، ومجتمعاتهم الأصلية، والأماكن المضيفة. وتعتمد صياغة هذه الإصلاحات، وتوقيتها، ومدى قبولها، على تقويم واقعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الاعتراف بأهمية الرأي العام، وبدور المعوقات السياسية.

ويقدم هذا التقرير أفكاراً جديدةً ومثيرةً في تطبيق منهج إنمائي بشري على دراسة الهجرة. ويتناول أموراً مثل: من هم المهاجرون؟ ومن أين يأتون؟ وإلى أين يذهبون؟ ولماذا يتحركون؟.. كما ينظر إلى الآثار المتعددة التي تخلفها الهجرة على كافة الأطراف التي تتأثر بها- ليس أولئك الذي يتحركون فحسب، بل أيضاً الذين يبقون.

وقد خَلُصَ التقرير إلى أن المخاوف بشأن المهاجرين وما قد يتسببون فيه من استيلاء على الوظائف، أو تراجع مستويات أجور السكان المحليين أو تمثيل عبء غير مرغوب فيه على الخدمات المحلية، أو فرض تكلفة على ممولي الضرائب، هي أمور تشوبها المغالاة عامة: فحينما تتكامل مهارات المهاجرين مع تلك التي يملكها السكان المحليون تستفيد المجتمعات في مجملها على مدار سنوات طويلة – بدءًا بالنهوض بمستويات الابتكار الفني وانتهاءً بزيادة التنوع في أصناف الطعام التي يُسهم المهاجرون في جلبها معهم.

ويشير التقرير إلى أن رد فعل السياسات حيال الهجرة يعتريه نقص هنا وهناك، فالكثير من الحكومات تقيم نظماً تزداد قمعاً أمام الدخول إلى بلادها، وتغضُّ الطرف عن الانتهاكات التي يقترفها أصحاب العمل في مجال الصحة والأمان، أو لا تتمكن من الأخذ بزمام الأمور لتثقيف عموم الناس بشأن الفوائد التي تأتي بها الهجرة الوافدة.

وعند فحص السياسات بغية توسيع رقعة الحرية للناس عوضاً عن التحكم في التحرك البشري أو تقييده يقترح هذا التقرير مجموعة جزئية من الإصلاحات تتركز في المجالات التالية:

- فتح قنوات الدخول القائمة لكي يستطيع المزيد من العمال الهجرة.
- كفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين.
- خفض تكاليف عملية الهجرة.
- إيجاد حلول تعود بالنفع على كلٍّ من مجتمعات المنشأ والمقصد على حدٍّ سواء.
- تيسير الحركة للناس داخل حدود بلادهم.
- إدراج الهجرة في القنوات الرئيسة التي تضم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

ومن ناحية أخرى يؤكد التقرير على أنه رغم ما يتضح للوهلة الأولى من جدوى أكبر لهذه الإصلاحات، فهي تقتضي شجاعة سياسية، علاوةً على ذلك فقد تقف الحدود حائلاً دون تمكين الحكومات من إدخال التغييرات الفورية في الوقت الذي يواصل الركود حصاره.

في آخر بيانات المواليد والوفيات :

إنخفاض معدل الخصوبة للمرأة القطرية!!

تُعد الإحصاءات الحيوية أحد الركائز الرئيسة للإحصاءات السكانية والتي يمكن الحصول عليها من أنظمة السجلات الحيوية، أو من المسوحات والتعدادات السكانية. ويمكن التوصل من خلال الإحصاءات الحيوية(مواليد ووفيات) إلى مؤشرات عن معدل واتجاه النمو السكاني، علاوة على التعرف على السلوك الديموغرافي للمجتمع برمته.

وتستخدم المؤشرات التي توفرها الإحصاءات الحيوية كمعالم لبلوغ الأهداف القصيرة والبعيدة ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكافة أفراد المجتمع.

وفي إطار توفير مرجع للمهتمين بالتخطيط للتنمية بشكل عام والتخطيط الصحي بشكل خاص يأتي إصدار النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) لعام ٢٠٠٨م، والتي جاءت كثمرة للتعاون بين جهاز الإحصاء وإدارة الصحة الوقائية بوزارة الصحة العامة.وتشمل البيانات الواردة في نشرة الواقعات الحيوية المسجلة للقطريين داخل قطر وخارجها، والواقعات الحيوية المسجلة لغير القطريين داخل قطر.

اشتملت النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية على أربعة أبواب هي:

الباب الأول: المؤشرات الحيوية

وتضمن هذا الباب بيانات عن معدل الخصوبة العمرية والخصوبة العام والخصوبة الكلية، والإحلال الإجمالي ومتوسط عمر المرأة عند الإنجاب حسب الجنسية، حيث أوضح التقرير بأن معدل الخصوبة العام(عدد المواليد الإحياء لكل ألف من الإناث في سن الإنجاب (١٥-٤٥ سنة) قد بلغ (١١١) مولوداً عام ٢٠٠٨ للقطريات، و(٧٧,٩٨) لغير القطريات، في حين بلغ معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية في سن الإنجاب (٣,٨) مولود، ولغير القطرية (١,٩٠) مولود.

أما بالنسبة لمتوسط عمر المرأة عند الإنجاب فقد بلغ (٣١) سنة عن القطريات و(٢٩,٧٠) عند غير القطريات.كما وبلغ معدل المواليد الخام لكل ألف من السكان (١١,٨٨) ، في حين بلغ معدل الوفيات الخام لكل ألف من السكان (١,٣٤).

الباب الثاني: المواليد أحياء

أشتمل هذه الباب على بيانات الواقعات الحيوية المسجلة، والمواليد الإحياء المسجلون حسب الجنس والجنسية ونسبة النوع عند الميلاد، والمواليد الأحياء المسجلين حسب الشهر والبلدية والجنس القطريون وغير القطريون، كما تضمن هذا الباب بيانات عن المواليد الأحياء المسجلين حسب مدة الحياة الزواجية وفئة عمر الأم (قطريون وغير قطريون، وكذلك المواليد الأحياء المسجلين حسب الجنسية والجنس ووزن المولود.

وقد أوضحت بيانات هذا الباب إلى أن عدد المواليد الأحياء القطريين قد بلغ (٧٣٥٥) مولود لعام ٢٠٠٨ ولد أكثر من نصفهم (٥٣,٩٪) في بلدية الريان، أما بالنسبة لعدد المواليد الأحياء غير القطريين فقد بلغ (٩٨٥٥) مولود، شكل المولودون منهم في مدينة الدوحة ما نسبته (٥٣,٦٥٪). كما وأوضحت البيانات إلى المواليد ناقصي الوزن الذي يقل وزنهم عن (٢٥٠٠) غرام بلغت نسبتهم بين المواليد القطريين الأحياء ما نسبته (٨,٦٪)، وبلغت بين غير القطريين (٧,٨٪)، في حين وصلت نسبة المواليد ذوي الوزن الطبيعي بين المواليد القطريين الأحياء إلى (٩٢,٢٪) وغير القطريين بلغت نسبتهم (٩١,٩٪) من إجمالي المواليد الإحياء.

الباب الثالث:المواليد موتى

اشتمل هذا الباب على بيانات تخص واقعات الولادة الميتة المسجلة حسب جنسية الأم وفئة عمرها وجنس المولود، وبيانات أخرى تخص المواليد الموتى، وأشارت أهم البيانات إلى أن المواليد الموتى الذين ولدوا بعد مدة لا تقل عن (٢٨) أسبوع حمل سواء حثت الوفاة قبل الوضع أو أثناءه ولم تظهر عليه بعد الانفصال عن الأم أية علامات من علامات الحياة، حيث بلغ عددهم (١٣٣) مولوداً ميتاً، في حين بلغ عدد القطريين منهم (٣٥) مولوداً ميتاً

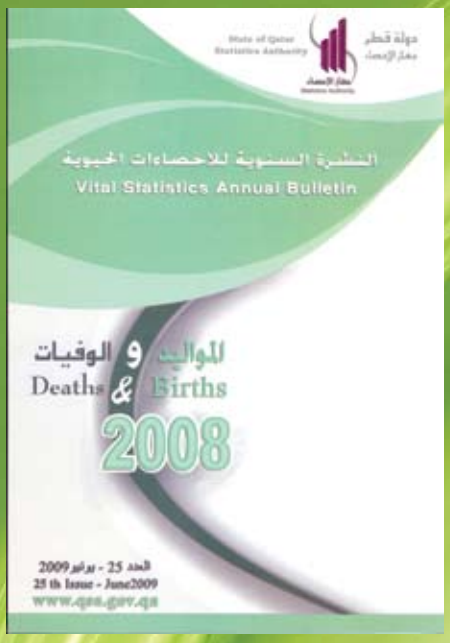

شكلوا ما نسبته (٢٦,٣٪) من إجمالي المواليد الموتى، كما بلغ عدد غير القطريين (٩٨) مولوداً ميتاً يشكلون ما نسبته (٧٣,٧٥٪) من إجمالي المواليد.

الباب الرابع:الوفيات

تضمن هذا الباب على بيانات تخص الوفيات المسجلة حسب الجنس والجنسية والبلدية والعمر وكذلك حسب الحالة الزواجية، حيث أشارت إلى إجمالي الوفيات بلغ (١٩٤٢) حالة وفاة لعام ٢٠٠٨ منها (٦٥٣) حالة وفاة بين القطريين بنسبة (٣٣,٦٪) و(١٢٨٩) حالة وفاة لغير القطريين بنسبة (٦٦,٤٪).

وقدم التقرير أسباب الوفاة في نسبة مئوية وهي الأورام بنسبة (٩,٠١٪) وأمراض الجهاز الدوري بنسبة (١٤,٥٢٪) ، في حين بلغت نسبة الوفيات الناجمة عن أسباب خارجية (٢٢,٣٤٪)، معظمها ناجمة عن حوادث المركبات والتي بلغت (٢٦٩) حالة وفاة كان نصيب القطريين منها (٧٩)حالة بواقع (٦٣) بين الذكور و(١٦) بين الإناث.

وفي الختام نؤكد بأن هذا النشرة تشكل مرجعاً مهما للباحثين والمهتمين في الحصول على بيانات الإحصاءات الحيوية خصوصاً البيانات المرتبطة بالمواليد والوفيات، وذلك عند إعداد دراستهم وبحوثهم.

مصطلحات إحصائية

- الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي:

مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل: الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكَة في ذلك الإنتاج.

- الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك:

يشمل هذا القطاع الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

- الصناعات الاستخراجية:

يشمل هذا القطاع المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع المناجم الباطنية والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

- التشييد:

و يشمل هذا القطاع بصورة رئيسة المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع ما للبناء والتشييد مثل: أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن من المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد

- الصناعات التحويلية:

يُعنَى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء أ تمَّ هذا العمل آلياً أو يدوياً في مصنع أو في بيت العامل، وسواء أ تمَّ بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، بينها صناعة الغزل والنسيج والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربائية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل إلخ...

الدور الالكتروني في تعداد ٢٠١٠

الدكتور ر. س. أس. تراجي
اختصاصي في نظام المعلومات الجغرافية
جهاز الإحصاء- قطر

إن تعدادات السكان الوطنية ضرورية لجمع المعلومات المهمة وتزويد الحكومات بها من أجل التخطيط والإدارة، الأعمال والتسويق، العالم الأكاديمي والناس العاديين. وتجري معظم الدول في العالم التعدادات الوطنية كل عشر سنوات باستثناء بعض الدول التي تقوم بإجرائها كل خمس سنوات.

أجري تعداد السكان الوطني الأول في قطر عام ١٩٨٦ وتبعه التعداد الثاني عام ١٩٩٧ بعد فجوة ١٠-١١ سنة. وأجري التعداد الثالث في أوائل عام ٢٠٠٤ لتلبية طلب مستخدمي البيانات على الإحصائيات الحديثة عن الجوانب الاجتماعية- الاقتصادية المختلفة حيث أصبحت البيانات الموجودة قديمة بسبب تطور البلاد السريع ونموها الشامل في كل المجالات تقريبا. إن تعداد ٢٠١٠ المقبل هو الرابع في سلسلة التعدادات ويجرى تنفيذا لاتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي نحو الحصول على هياكل مشتركة للبيانات والمواعيد المرجعية.

وفقاً لقرار اتخذه قادة مجلس التعاون الخليجي في القمة الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط، عمان، عام ٢٠٠١، ستقوم كل من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إجراء تعداد السكان فيها باستخدام استمارة بيانات مشتركة (www.gccg.org).

يستعمل العداد في هذه التعدادات عادة القلم والورق لملء استمارة التعداد ويزور البيوت والمنشئات المكلف بها ويملأ استمارات التعداد التي تحتوي على مجموعة أسئلة عن طريق مقابلة من يشغلونها.

إن دولاً كثيرة تستخدم حاليا جهاز المساعد الرقمي الشخصي Personal Digital Assistant (PDA) في جمع البيانات للمسوح المختلفة. ومعظم هذه المسوح الاجتماعية- الاقتصادية مستندة على العينات ولم تستخدمها سوى دول قليلة لغرض التعداد العام للسكان والإسكان. وقد بدأ جهاز الإحصاء الأميركي باستخدام هذه التكنولوجيا عام ٢٠٠٧ في تعداد السكان في الولايات المتحدة عام ٢٠١٠. واستناداً على نتائج الفحص يبدو أن جهاز الإحصاء الأميركي يستخدم هذه التقنية على نحو جزئي لدعم الطريقة التقليدية في جمع بيانات التعداد.

واستخدمت البرازيل جهاز المساعد الرقمي الشخصي في جمع البيانات في تعداد السكان والزراعة عام ٢٠٠٧. واستخدمت نحو ٩٠,٠٠٠ موظف مجهزين بـ ٨٢,٠٠٠ جهاز مساعد رقمي شخصي مع أجهزة استقبال النظام العالمي لتحديد المواقع في هذه العملية.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي استخدمت عمان هذه التكنولوجيا في تعداد السكان عام ٢٠٠٣ في مدينة مسقط. ووفقاً لتقرير هابرمان، المدير السابق لقسم الإحصاء في الأمم المتحدة، يمكن أن تمضي سلطنة عمان في استخدام جهاز اللاسلكي المحمول بالكف التي يزود بها المكلفون بإجراء التعداد.

واستخدمت دولة الأمارات العربية المتحدة هذا الجهاز في التعداد الذي أجري عام ٢٠٠٥ وتنوي توسيع استخدامه في تعداد ٢٠١٠ ليحل محل الاستمارات والسجلات التقليدية.

وبدأت قطر باختبار هذه التكنولوجيا في أوائل عام ٢٠٠٩ لتحديد العمليات واتخذ قرار باستخدامها في جمع بيانات تعداد ٢٠١٠ رقميا باستخدام الأجهزة المحمولة يدويا. وقطعت شوطا بعيدا في هذا الاتجاه ويتوقع أن تكون في مقدمة الدول التي تستخدم هذه التكنولوجيا في عمليات التعداد الكلي لغرض جمع بيانات التعداد. ويجري معالجة قيود ونواقص هذه التكنولوجيا من أجل تنفيذها على نحو ناجح في هذه المرحلة. وهكذا فإن استخدام قطر التكنولوجيا الحديثة في جمع بيانات التعداد هو إعداد لجمع بيانات التعداد الكترونياً باستخدام جهاز المساعد الرقمي الشخصي في اتجاه استبدال استمارات / استبيانات التعداد الورقية.

إن عملية جمع البيانات مؤتمتة باستخدام برنامج في الجهاز الذي يحمل بكف اليد. ويتمكن العداد بجمع البيانات رقميا وتحميل/تنسيق البيانات في خادم مركزي كل يوم.

ما هي عملية جمع البيانات الكترونيا؟

لاستبدال استمارة/استبيان التعداد يستخدم الجهاز الذي يحمل بكف اليد لجمع بيانات التعداد رقميا من كل بين. وتُحمل البيانات في خادم مركزي في نهاية اليوم. وتؤدى مجموعة معينة من قواعد الأعمال على بيانات المدخلات أثناء عملية العد وأثناء تحميل البيانات في الخادم.

تنطوي هذه العملية على مرحلتين رئيسيتين:

١. مرحلة جمع البيانات – يتوجه المكلف بالتعداد مع الجهاز المحمل بالبرنامج إلى الميدان لجمع البيانات ويتولى عد كل بيت ضمن المنطقة المكلف بها.

٢. مرحلة تحميل/تواقت البيانات – يتوجه المكلف بالعد في نهاية اليوم إلى الخادم في المركز الإقليمي ويتولى تحميل/تواقت uploads/synchronizes البيانات التي تجمع في الخادم. ثم تحول البيانات إلى خادم مركزي من أجل استخراج البيانات وتحليلها.

ما هو جهاز المساعد الرقمي الشخصي؟

استخدمت شركة أبل لأجهزة الحاسوب الالكتروني جهاز المساعد الرقمي الشخصي أول مرة عام ١٩٩٢. إنه جهاز الكتروني صغير يحمل باليد يجعل في الإمكان جمع بيانات التعداد وخزنها الكترونيا ويمكن ربطه بخادم قاعدة البيانات الرئيسي قبل تحميل البيانات وبعده. وقد يحتوي الجهاز على شاشة تعمل باللمس أو لوحة مفاتيح رقمية لإدخال البيانات ومكان لبطاقة الذاكرة وخزن البيانات. كما يحتوي على سمات أمنية من مثل حماية كلمة المرور والترميز أثناء الخزن والبث وغير ذلك. ولجهاز المساعد الرقمي الشخصي عدد من الاختيارات الفنية الأخرى التي

يمكنها مساعدة العداد وعملية التعداد.

ويمكن أن يتضمن جهاز المساعد الرقمي الشخصي النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية مدمجا فيه وكذلك وسيلة هاتفية إذا كان ضمن منطقة تغطية الشبكة. ويمكن التتبع عن طريق النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية لمساعدة العدادين في تحديد مواقعهم وكذلك في تحديد الموقع الجغرافي لمكان جمع بيانات التعداد.

ويمكن كذلك تحميل خرائط منطقة العد المهمة لعمل التعداد الميداني و/أو معالجة المعلومات في جهاز المساعد الرقمي الشخصي وحتى الصور المتعامدة أو الصور الفضائية لمساعدة العداد في إيجاد الوحدات السكنية أو المنشئات الصحيحة ليزورها في المنطقة التي يكون مسئولاً عنها.

يمكن خزن البيانات التي تجمع في ذاكرة الجهاز و/أو بثها إلى موقع مركزي إذا كانت البنى التحتية المناسبة للاتصالات موجودة. ويمكن بث البيانات المخزونة محلياً باستخدام وظيفة التحميل في المساعد الرقمي الشخصي بطرق مختلفة بما فيها الملحق المباشر بجهاز الحاسوب المستضيف ونقل البيانات إلى بطاقة الذاكرة أو النقل من جهاز إلى جهاز آخر وغير ذلك.

لماذا يستخدم المساعد الرقمي الشخصي في جمع بيانات التعداد؟

- يكون جمع البيانات سريعاً وأميناً باستخدام إدخال البيانات مرة واحدة.
- تكون إدارة ومتابعة المسح مناسبة أكثر.
- يمكن التخلص من الاستبيان الورقي في التعداد والمسوح وتذليل المشكلات.
- لا توجد حاجة إلى خطوة التحقق من البيانات.
- تكون معالجة معلومات التعداد أسرع وتؤدي إلى توافر النتائج في الوقت المناسب.
- تكون الأخطاء أقل لأنه يجري التحقق من صحة البيانات التي تجمع على مستوى المساعد الرقمي الشخصي وعلى مستوى محطة الجمع وعلى مستوى الخادم المركزي بالمقارنة مع قواعد الأعمال والقواعد المنطقية الضمنية.
- يقلل الجهاز الحاجة إلى الموارد البشرية مما يؤدي إلى كفاءة أكبر وفعالية اقتصادية في الكلفة.
- يمكن استخدام الجهاز في عدة مسوح في المستقبل تجريها أجهزة الإحصاء والمؤسسات الأخرى.

ثمة قيود في استخدام المساعد الرقمي الشخصي في التعداد !

- الحاجة إلى ميزانية أعلى لاقتناء الأجهزة في المرحلة الأولى ولو أنه يمكن تقليل التكاليف باستخدام النظام في أكثر من تعداد أو في عدة مسوح.
- قد يستغرق إعداد العملية وقتا طويلا لأنها تتطلب

فحصا واسعا.

- ثمة حاجة إلى القوى العاملة الماهرة والمدربة لجمع البيانات من الميدان.
- ثمة حاجة إلى تدريب العدادين على استخدام الجهاز.
- قد تتباين إشارة تحديد المواقع الجغرافية من مكان إلى آخر مما يؤثر في دقة الموقع.
- ربما توجد مشاكل تتعلق بالأجهزة من مثل قصر حياة البطارية أو قيود الجو أو مشاكل البرامج.
- احتمال عطل المعدات في الميدان.

استعدادات تعداد السكان في قطر ٢٠١٠ لجمع البيانات الالكترونية

يتولى تعداد السكان في قطر ٢٠١٠ التحضير لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع بيانات التعداد. وقد تولى جهاز الإحصاء في وقت سابق عام ٢٠٠٩ إجراء دراسة تجريبية لجمع بيانات التعداد باستخدام المساعد الرقمي الشخصي باستخدام عينة صغيرة من منطقتين في قطر. وكانت التجربة ناجحة ومشجعة للغاية. ووفقاً لذلك قرر جهاز الإحصاء المضي في تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات رقمياً من الميدان. إن الهدف هو استبدال الورق والقلم بالأجهزة الرقمية بقدر الإمكان في جمع البيانات عن المباني والمساكن والمنشآت والسكان. ويولى اهتمام مناسب بالكثير من مزايا ومساوئ هذه التكنولوجيا المبينة آنفا. كما تؤخذ في الاعتبار المنافع الطويلة الأمد التي يحققها جهاز الإحصاء لأن المؤسسة تنفذ كذلك مسوحا اجتماعية- اقتصادية دورية أثناء الفترة بين التعدادين علاوة على تفويض الجهاز بتقديم الدعم والمساعدة إلى مؤسسات أخرى في قطر على القيام بهذه المسوح.

لقد وضعت خطة مفصلة وبدأت عملية اقتناء الأجهزة وتطوير البرامج. ويجري اتخاذ القرار المتعلق باقتناء الأجهزة المطلوبة كما يجري تطوير برامج الحاسوب بتحويل صيغ استمارات التعداد الورقية إلى صيغ رقمية ودمجها مع وظائف البرامج.

ويجري تصميم استمارة التعداد الرقمية وبرنامج الحاسوب على نحو يقلل احتمالات الأخطاء في جمع المعلومات وتسريع أعمال التعداد مما يقلل الوقت الكلي الذي يستغرقه التعداد. وثمة قائمة بالمواد والاختيارات المتعلقة بجهاز المساعد الرقمي الشخصي للمساعدة في اختيار المواد والاختيارات الصحيحة. وعلاوة على ذلك فقد حددت قواعد الأعمال التي تقيد العدادين ولا تسمح لهم بإدخال أي قيمة أو معلومات غير متوافقة مع الاستطلاع. ويساعد ذلك في إجراء فحوص التوافق وتطبيق قواعد التحقق حتى قبل تحميل بيانات التعداد في الخادم الرئيسي وتضمينها في قاعدة البيانات.

معلومات النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية في جهاز المساعد الرقمي الشخصي

يشمل التطبيق ويدمج المعلومات المهمة في نظام تحديد المواقع الجغرافية الذي يستخدم كقاعدة للعدادين ويساعد في أوجه كثيرة. تجهز معلومات النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية لمساعدة العداد في التجول في أنحاء المنطقة التي يكون مسئولا عنها بسهولة بتحديد مواقع البنايات والعناوين المزود بها باستخدام معلومات النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية. وتشاهد عينة من المعلومات الجغرافية في الصورة التالية.

هكذا يصبح جهاز المساعد الرقمي الشخصي مجهزاً على نحو جيد بمعلومات النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية قبل أن يبدأ العداد بملء الاستمارات الرقمية للبنايات أو الأسرة المختارة.

١. حدود المنطقة
٢. حدود منطقة التعداد
٣. الطرق والأسماء
٤. الشوارع والأرقام
٥. الأرقام التي تشير إلى رقم بناية البلدية
٦. مواقع المزارع والأرقام
٧. العلامات الفارقة من مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والمصارف وغيرها
٨. شبكة المرافق العامة من مثل الكهرباء والاتصالات وغيرها
٩. الصور العمودية أو الصور الفضائية عالية التحليل.

كما تسهل المعلومات المجهزة للنظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية ووظيفة نظام تحديد المواقع العالمي في المساعد الرقمي الشخصي ما يلي:

- تحديث العناوين وإضافة الإحداثيات المفقودة للمواقع. إن مجموعة بيانات العناوين مرجع مهم في دمج وتفسير بيانات مؤسسات كثيرة تتضمن معلومات التعداد.
- تقليل حالات الإغفال والتكرار أثناء جمع البيانات في الميدان.
- التحقق من عملية عد المواقع الجغرافية للمنشئات والمباني.

وهكذا فإن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات ٢٠١٠ يتجه نحو استخدام التقنية العالية ويستعد جهاز الإحصاء لخدمة مستخدمي البيانات الإحصائية على نحو أكثر كفاءة من خلال التوصيل الجيد التوقيت لنتائج التعداد الأكثر دقة والموزعة بمختلف الوسائل.

مجموع الدخل السنوي للخادمات الأجنبيات العاملات في البيوت العربية هو (٣٥) مليار دولار في السنة أي ما يقارب (٣) مليارات دولار شهريًّا

المصدر: منظمة العمل العربية

دور الإحصاء في قاعدة الأدلة

الدكتور ريتشارد ليت
مدير إدارة التنمية الاجتماعية
الامانة العامة للتخطيط التنموي

أحمدو أحمد مين
خبير مشارك
الامانة العامة للتخطيط التنموي

يتوقع سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في مقدمته لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تحول قطر لتصبح «دولة مفعمة بالحيوية ومزدهرة يسود فيها العدل الاقتصادي والاجتماعي للجميع كما يسود الانسجام بين البشر والطبيعة.»

وتتولى حالياً الأمانة العامة للتخطيط التنموي، بالمشاركة مع عدة جهات معنية من كل القطاعات، تنسيق الإعداد لإستراتيجية التنمية الوطنية الأولى في قطر ٢٠١٠-٢٠١٥ التي ستجعل مجتمع قطر مفعما بالحيوية والازدهار.

ستزود رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إطاراً متوسط المدى مصمماً لتلبية الأهداف المبينة في رؤية قطر الوطنية. وستحدد الرؤية السياسات والتغييرات التنظيمية والمؤسسية والبرامج والمشروعات ذات الأولوية. كما أنها ستحدد أولويات برامج ومشروعات برامج استثمارات القطاع العام لتحقيق مسار التنمية المختار لرؤية قطر الوطنية.

لقد حددت أهداف رؤية قطر الوطنية من خلال الركائز الأربع المترابطة التالية:

- **التنمية البشرية:** التنمية التي توسع فرص وإمكانيات كل شعب قطر لتمكينهم من إدامة مجتمع مزدهر.
- **التنمية الاجتماعية:** تنمية مجتمع عادل وضامن للرعاية مستند على معايير أخلاقية عالية وسياسات اجتماعية داعمة حيث تلعب قطر دوراً مهماً في الشراكة العالمية من أجل التنمية.
- **التنمية الاقتصادية:** تنمية اقتصاد تنافسي ومتنوع قادر على تلبية حاجات كل شعب قطر في الحاضر والمستقبل وضمان مستوى معيشة مرتفع له.
- التنمية البيئية: إدارة البيئة بحيث يسود الانسجام بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

ولن يكون تحقيق هذه الأهداف سهلاً حتى إذا كانت الموارد اللازمة لتحقيقها متاحة. إنها تحتاج، علاوة على الحكم الرشيد، التخطيط الإستراتيجي المتسم ببعد النظر والمستند على الأدلة من أجل بناء البيئة المناسبة.

وللتخطيط لمستقبل قطر من الضروري معرفة أين نقف حالياً (الخط الأساس) وأين ننوي أن نتوجه (أهدافنا التي تقاس بخاصة بالمؤشرات الدولية). ويمثل التخطيط للوضع الحالي تناقضا بالطبع. ويحتاج خط الأساس والأهداف في كل القطاعات إلى إحصائيات يعتمد عليها.

ثمة تاريخ طويل لمحاولة التعبير عن أهداف التنمية القطاعية من خلال إطارات المؤشرات الوطنية والدولية وأشهرها هو لتلبية أهداف التنمية للألفية الناتجة عن قمة الأمم المتحدة للألفية. إن للمؤسسات الإحصائية الوطنية، من مثل جهاز الإحصاء في قطر، دور لا يمكن الاستغناء عنه في المساعدة في بناء القاعدة المستندة على الأدلة لقياس ومتابعة المؤشرات المتضمنة في تلك الإطارات.

وستحدد الرؤية الوطنية الأولى لقطر إطار مؤشراتها الخاصة بها لتلبية الأهداف التي ستضعها. وسيتطلب ذلك بيانات دقيقة عن خط الأساس في طائفة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية علاوة على بيانات عن الاتجاهات السابقة من أجل تحليلها وإسقاطها على المستقبل. ومن المحتمل أن يسبب التخطيط بدون هذه القاعدة الكمية تشويهات في السياسات واختلالا في الموارد.

على سبيل المثال، سنحتاج في مجال التنمية البشرية إلى تدقيق الاتجاهات في متغيرات التعليم والصحة والدخل التي تجمع أحياناً في مؤشرات مركبة من مثل مؤشر التنمية البشرية. والأفضل غالباً لأغراض السياسة التركيز في المتغيرات نفسها وليس المؤشرات المركبة لأنه من الأسهل تحديد العوامل التي تؤثر فيها ثم عرض سياسات التغيير المناسبة.

قد يتصف قياس التغيير في المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية بالتعقيد. إنه ينطوي على (١) اختيار المفاهيم ذات الصلة (٢) وضع التعريفات التشغيلية (٣) جمع البيانات، و (٤) تطوير مؤشرات وأدلة مركبة. تنشأ فجوات البيانات عملياً لأنه لا يمكن تلبية بعض أو كل المتطلبات المذكورة أعلاه. وتنشأ اختلافات بين التقديرات الدولية والوطنية أحياناً لأن المؤسسات الدولية كثيراً ما تعدل التقديرات الوطنية باستخدام منهجيات متفق عليها دولياً لإجراء المقارنات بين الدول. وربما يكون هنالك تخلف زمني بين التقديرات الدولية والوطنية.

لا تكشف التناقضات ضمن وبين بيانات السلاسل الزمنية غالباً إلا عندما تحلل السلاسل. وهكذا من المفيد لمنتجي البيانات تقييم بياناتهم وتحليلها. كما يمكن لمستخدمي البيانات تزويد مدخلات قيمة في هذه العملية إذا زودوا تغذية عكسية وأبرزا التناقضات.

وسيكون إسقاط التغيير من خلال إسقاطات السكان والإسقاطات الوظيفية المتعلقة بهم جوهرياً لمجموعة متنوعة من أغراض التخطيط في القطاعين العام والخاص. وثمة حاجة إلى مجموعة من الإسقاطات السكانية الوطنية لتزويد إطار مشترك وخالٍ من التناقض للتخطيط الإستراتيجي. ويؤمن إطار الإسقاطات السكانية نقطة انطلاق لإسقاطات التعليم والقوة العاملة والمساكن علاوة على تقدير الطلب على طائفة واسعة من الخدمات.

على سبيل المثال، لأن معدلات مشاركة القوة العاملة تميل إلى الازدياد مع ارتفاع مستويات التعليم للذكور والإناث إذا حاول المرء تحديد مدى المشاركة القطرية في سوق العمل في المستقبل لا يمكن الافتراض أن التوزيع التعليمي للسكان سيبقى كما هو حالياً مع الإصلاحات المستمرة وإجراءات تحسين التحصيل التعليمي. وهكذا فإن الشكل (١) كمثال توضيحي يبين على نحو واضح كيف يتوقع أن يتغير حجم وتوزيع سكان قطر حسب التحصيل التعليمي بالمقارنة مع الوقت الحاضر.

الشكل (١) : التوزيع الفعلي والمتوقع للسكان القطريين حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٨ و ٢٠٣٠

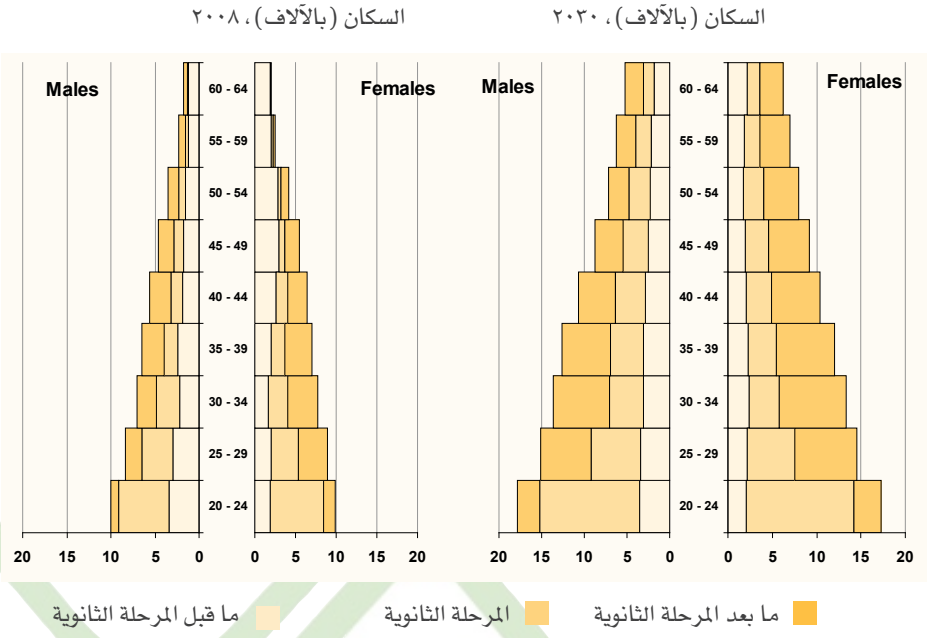

باختصار يحتمل في قطر وجود عدة تحديات تواجه في إعداد الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ من أهمها بناء القدرات في الوزارات والمؤسسات من أجل التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات. وثمة حاجة لتولي جهاز الإحصاء في قطر تعزيز وتعميق القاعدة الإحصائية الوطنية المستندة على الأدلة لتحسين نظم أخرى لجمع البيانات ومعالجة البيانات وجودة البيانات ونشر البيانات.

تتطلب هذه التحديات تعزيز مهارات الإحصائيين المحليين وتطوير القدرة المؤسسية. وبناء الشراكات مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والدولية إحدى الإستراتيجيات التي تساعد في تلبية هذه التحديات. وستقدم رؤية قطر الوطنية الأولى ٢٠٣٠ فرصة فريدة، بين عدة أمور، لبناء قدرة قطر الإحصائية للمساعدة في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

السياسة السكانية في دولة قطر والحاجة إلى الإحصاءات

الدكتور حسن إبراهيم المهندي
نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان

بدأت اللجنة الدائمة للسكان في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩ في تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر في أبريل من العام نفسه. وقد بدأت اللجنة في إعداد السياسة السكانية منذ عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والعديد من المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية داخل الدولة. وفي أبريل عام ٢٠٠٦ نوقشت الدراسات الخلفية في ورشة عمل موسعة شارك فيها الخبراء والمتخصصون من جهات محلية وعربية ودولية مختلفة وخلصت إلى مقترحات محددة بشأن آليات إعداد وثائق السياسة السكانية.وأنجزت اللجنة الدائمة للسكان المسودة الأولى للسياسة وطرحت للمناقشة في «ورشة عمل المشاورات الوطنية للسياسة السكانية» التي عقدت في نهاية شهر يناير ٢٠٠٨.

ما هي السياسة السكانية ؟

هي ما تتبناه الدولة من المبادئ والأهداف والسياسات المتعلقة بقضايا السكان، بغرض التأثير على الوضع السكاني واتجاهات تطوره. ويشمل ذلك المتغيرات في النمو السكاني، والتركيبة السكانية، والتوزع الجغرافي للسكان، وقضايا الصحة والأمومة والطفولة، والتعليم والتدريب، والمسائل المتعلقة بتمكين المرأة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة من المساهمة في النشاطات الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى قضايا البيئة والتنمية المستدامة والإحصاءات السكانية وغيرها.

منطلقات السياسة السكانية ومبادئها:

تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأن التنمية البشرية المستدامة تسعى إلى توسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم بما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وترتكز السياسة السكانية على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، والقيم المجتمعية للمجتمع القطري، ودستور دولة قطر، وتوجيهات سمو أمير البلاد المفدى المتعلقة بالقضايا السكانية، ووثيقة «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠»، كما تسترشد بالإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، وبالمرجعيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها دولة قطر.

غايات السياسة السكانية:

الغاية الرئيسية للسياسة السكانية هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر ويرتقي بقدراتهم ويوسع خياراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.

ولتحقيق هذه الغاية حددت لكل محور من محاور السياسة السكانية غايات بعيدة المدى وأهداف مرحلية يسهم تحقيقها في الوصول إلى الغاية الرئيسية لكل محور وفقاً لما يلي:

١) زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام، وذلك عن طريق تشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته، والحد من مشكلات تأخر سن الزواج وتسهيل زواج المطلقات والأرامل، والحد من ارتفاع نسبة الطلاق ومعالجة آثاره، وتصحيح اختلال التركيبة السكانية بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان، وتصحيح الاختلالات المتعلقة بنسبة الجنس ونسبة المتزوجين، والعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان.

٢) التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية وإنهاء الهيمنة المطلقة لمدينة الدوحة الكبرى. وذلك بالعمل على توزيع السكان على المناطق المختلفة، وتنظيم الهجرة الداخلية بتعزيز التنمية العادلة للمناطق، وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية، وتشجيع التوجهات المعمارية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة. والعمل على حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين وبخاصة لذوي الدخل المحدود، وتطوير أنظمة إسكان المواطنين لتتلاءم مع المتغيرات، وزيادة فرص الإسكان المتوسط والصغير...

٣) زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي وخفض نسب البطالة بينهم، وذلك ببلورة نظام معلومات شامل لسوق العمل وسياسات محددة للإحلال والتوظيف، وزيادة التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوزيع قوة العمل القطرية بشكل متوازن على القطاعات والميادين الاقتصادية المختلفة، والحد من ظاهرة التقاعد المبكر...

٤) ضمان حق التعليم الجيد والمناسب للجميع، وتطوير البحث العلمي والمناهج الدراسية بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية والمهنية والتطبيقية... في إطار خطة تربوية واضحة وشاملة لجميع مراحل التعليم. وتعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل، والربط بين البرامج التدريبية والمسار الوظيفي للعاملين في مختلف القطاعات، والتركيز على توفير الكوادر التدريبية والقيادية من المواطنين..

٥) الارتقاء بالصحة العامة للسكان وزيادة العمر المتوقع، بالعمل على خفض وفيات الأطفال، وتحسين خدمات الأمومة والطفولة، والتوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية، وتفعيل التثقيف الصحي والتركيز على أساليب الوقاية، والعناية بالمرضى النفسيين والتوسع في خدمات الصحة النفسية. ووضع استراتيجية وطنية طويلة الأمد لتحسين خدمات الصحة الإنجابية ورفع مستوى الوعي بقضاياها.

٦) تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وكذلك العمل على إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام، والمحافظة على العلاقات الأسرية السليمة... وتمكين الشباب من الجنسين من بناء قدراتهم وتوظيفها في تعزيز التنمية المستدامة، وتوفير الحماية لهم والحد من تعرضهم للمخاطر، وتنمية شعورهم الديني وترسيخ قيم انتمائهم للوطن والقيم الأخلاقية العليا وقيم العمل، وتنمية حسهم البيئي. كما تركز على الاهتمام بتمكين المسنين وذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في جميع أوجه الحياة الاجتماعية والعامة.

٧) الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة، ووقاية السكان من التلوث البيئي، والحفاظ على الموارد المائية.

٨) إنشاء قاعدة بيانات ومؤشرات وطنية للسكان، وتطوير العمل الإحصائي، وإعداد المواطنين المتخصصين في الإحصاء والسكان، والتوسع في البحوث والدراسات السكانية.

حاجة السياسة المستمرة للإحصائيات الحديثة:

لقد أنجزت السياسة السكانية لدولة قطر، معتمدة في الأساس على ما وفره جهاز الإحصاء من بيانات. وبما أن هذه السياسة تعد مشروعاً مستمراً متواصلاً سيظل خاضعاً للمراجعة وإعادة الصياغة مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها الدولة، وخطط التنمية الطموحة التي تعتمدها، فإن السياسة السكانية تظل في حاجة مستمرة لأحدث المعلومات والبيانات الإحصائية حول تلك التغيرات والخطط.

ومن جانب آخر، تلعب البيانات الإحصائية دوراً مؤثراً في نوعية الدراسات التي تصدرها اللجنة الدائمة للسكان ضمن سلسلة «دراسات سكانية»، والتي بلغ عددها ٧ إصدارات حتى ديسمبر ٢٠٠٩. وقد أعدت اللجنة خطة دراساتها حتى عام ٢٠١١ اعتماداً على ما سوف تحصل عليه من معلومات هامة يوفرها جهاز الإحصاء، ولاسيما تعداد ٢٠١٠، والتي ستشكل كذلك قاعدة تعتمد عليها

اللجنة لوضع المخططات العلمية المناسبة للدراسات الميدانية التي تعتزم اللجنة إجراءها من أجل التعرف على الواقع السكاني في المجتمع القطري بمزيد من الدقة والوضوح.

لقد أوصت السياسة السكانية بضرورة تطوير العمل الإحصائي والتوسع في البحوث والدراسات السكانية، وقد بدأت اللجنة الدائمة للسكان في تنفيذ هذه التوصية فعلياً قبل البدء في تنفيذ السياسة السكانية من خلال آليتين، هما:

١) المشاركة في تحليل الإحصائيات التي ينشرها جهاز الإحصاء حول المسائل السكانية.

٢) المشاركة في إجراء بعض المسوح والدراسات الميدانية ذات العلاقة بمحاور السياسة السكانية.

وأثناء إعداد السياسة السكانية والدراسات المختلفة تبين أن هناك حاجة ملحة لمزيد من التنسيق بل إقامة شراكة وثيقة بين جهاز الإحصاء واللجنة لتحقيق مايلي:

١) توفير العديد من المؤشرات (مثلاً نسبة فجوة الفقر، معدل انتشار فيروس الإيدز، انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون...وهذا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية فقط).

٢) التنسيق والمشاركة الأولية (قبل صياغة الاستبانات) في إنتاج البيانات بغية الحصول على مؤشرات مركبة تلبي احتياجات اللجنة (في مسألة الإسكان مثلاً العلاقة بين الدخل ونوع ومساحة المسكن)

ولملء بعض الفجوات في البيانات الإحصائية حول بعض القضايا السكانية، لابد من إجراء مسوح ودراسات ميدانية يشارك فيها الطرفان (قضايا مثل الأسباب الحقيقية لارتفاع نسب الطلاق، أسباب استمرار نسب عالية من زواج الأقارب، مواصفات السكن المطلوبة من الفئات المختلفة..). وإقامة شراكة حقيقية بين جهاز الإحصاء واللجنة في مجال معالجة البيانات وجدولتها، ويشترك الطرفان في عملية التحليل.

وستشهد اللجنة في الفترة القادمة عدة تحديات، لاسيما أثناء تنفيذ السياسة السكانية وإجراء الدراسات المتخصصة، ولعل أهم ما تحتاجه اللجنة لمواجهة تلك التحديات هي توفير الإحصائيات الحديثة والدقيقة، وذلك على النحو التالي:

١) المؤشرات "التقليدية" المتعلقة بالسكان (النمو السكاني، التركيبة السكانية، التحضر، الإسكان، القوى العاملة، الصحة، التعليم، المرأة، الشباب، الطفولة، المسنون، ذوي الإعاقة، البيئة...).

٢) استشراف مستقبل هذه المؤشرات (الإسقاطات).

٣) تطوير العلاقة التكاملية بين مختلف البيانات التي تعبر عن الظواهر الاجتماعية المختلفة (علاقة النمو السكاني بالتعليم والصحة والإسكان على سبيل المثال).

آليات عملية لتطوير الشراكة بين الإحصاء واللجنة:

لقد تأكد لنا فيما سبق الحاجة الملحة لتطوير شراكة حقيقة بين جهاز الإحصاء واللجنة الدائمة للسكان، ونقترح الآليات التالية لتحقيق تلك الشراكة.

١) في مجال المؤشرات:

أ) تحديد قائمة المؤشرات التقليدية ومتابعتها وتحديثها باستمرار حسب متطلبات كل مرحلة وهذا ما يتم حالياً من خلال مشروع «نظام قطر لتبادل المعلومات».

ب) تفادي تضارب البيانات.

ت) مراجعة مخرجات التعدادات والمسوحات لتصحيح بعض التفاوتات.

٢) في مجال الاستشراف:

أ) تحديد المؤشرات التي تحتاج إلى استشراف مستقبلها حسب أولوية أهميتها.

ب) العمل على نوعين من الاستشراف:

- استشراف جزئي يتعامل مع قضايا محددة مثل: عدد تلاميذ المدارس الابتدائية عام ٢٠٣٠.
- استشراف كلي يتعامل مع جملة من القضايا المتداخلة مثل: عدد السكان + الإنتاج الزراعي والحيواني + ما يستورد منه + الاحتياطي المتوفر + الدخل والقدرة الشرائية للسكان...

٣) في مجال تطوير تكامل البيانات:

أ) تداخل الظواهر الاجتماعية والسكانية يتطلب تطوير المعرفة العلمية ومواكبتها للتغيرات الجارية في الدولة، مما يتطلب إجراء دراسات متخصصة ومتواصلة.

ب) لاتعد الشراكة فعالة بين منتجي البيانات ومستخدميها إلا باستعمال أساليب التحليل الاجتماعي العلمي ووضع سلم أولويات البحث والتحليل.

ت) البدء في تنفيذ السياسة السكانية والإعداد لتعداد ٢٠١٠ يتطلبان شراكة بحثية لتحديد المسوحات الأولية والمكملة.